التعليم الجامعى و تحقيق الحراك الاجتماعى و الاقتصادى لخريجيه ودور الإدارة الجامعية فى تفعيل ذلك .

د. عادل السيد الجندي*

مقدمة :

تواجه معظم دول العالم الأن العديد من التحديات و التغيرات التكنولوجية والعلمية و الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه التغيرات تنعكس آثارها بشكل مباشر على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تحاول هذه الدول المحافظة عليها ، وكمحاولة منها فى نفس الوقت الذى تسعى فيه إلى التكيف والتأقلم مع تلك التحديات والمتغيرات المتسارعة فى جميع ميادين النشاط الاجتماعى والاقتصادى .

ومن المنطقى أن مثل هذه التحديات و المتغيرات قد أصبحت تستلزم تجاوباً أو تعاطياً مواكباً من كافة أنماط ومؤسسات التربية والتعليم بغية تلبية أو مسايرة احتياجات تلك التغيرات ، وما تتطلبه من ضرورة امتلاك مخرجات المؤسسات التعليمية لمهارات وقدرات خاصة ، بما لديها من الإمكانات والمعارف المتصلة بجوانب تلك التغيرات بما يجعلها قادرة على المشاركة فى دورة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

ولا شك أن الاستجابة المجتمعية لتلك التغيرات ، قد أدى كما يشير "سليم" ٢٠٠٠(٣٠ : ٢٦١) إلى حدوث تغير فى النظرة إلى التعليم من حيث زيادة الطلب الاجتماعى عليه بهدف تلبية رغبات الأفراد المحرومين منه ، إلى توجهات أخرى ترى " أن التعليم يجب أن يؤدى دوراً حيوياً فى الإعداد للمهنة ، فمهمة التعليم فى المرحلة القادمة ربما تتمحور حول تجويد الإعداد للعمل فى أسواق العمل الإليكترونية ، وفى هذا المجال ظهرت توجهات تدعو إلى جعل التعليم من أجل العمل ، فالمؤسسة التعليمية يجب أن تتحول إلى مؤسسة إعداد للعمل ، والمناهج الدراسية يجب أن تُقدم فى شكل يُمكن المتعلم من امتلاك معارف ومهارات ، وكل ذلك يجب أن يتم داخل مواقع الإنتاج " . فالتربية الحاسمة فى عالم الغد هى التى سوف تقع تحولات أسواق العمل فى بؤرة اهتمامها .

هذا ومن ناحية أخرى فلقد أوضح "ثرُو" ***Thurow 97*** (٧٢ : ٦) أن التجارب التنموية لكثير من الدول تشير إلى " أن تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لم تعد تتوقف على ما يتوفر للدولة من عناصر إنتاجية فقط ، بل أيضاً على المستوى التعليمى و المهارى لقوة العمل التى يمكنُها من استيعاب وملاحقة تطورات وفنون الإنتاج ، وتدل إحصائيات الكثير من الدول المتقدمة على أن ثمة قسماً ضئيلاً من دخلها

---

* أستاذ مساعد – كلية التربية – جامعة الإسكندرية .

** يشير الرقم الأول إلى المرجع و الرقم الثانى إلى الصفحة .

يعود إلى التزايد الكمى فى الموارد المادية ، أما الباقى فيعود إلى نوعية الموارد البشرية التى ساهم التعليم فى إعدادها وتدريبها ، ومن ثم تحسين إنتاجيتها ، فالتعليم لا يسهم فقط فى تحقيق التنمية ، بل يحافظ على استمرار مسيرتها " .

ومن هنا تبدو وجاهة القول بأن التعليم عامة و الجامعى خاصة يُعد واحداً من أهم محددات التنمية ، فهو فى حد ذاته يمثل أحد مُدخلاتها ، وهو أيضاً كما يبين "عمار" ٩٨ (١٣: ٥٦) أحد مخرجاتها ،"فالتعليم الجامعى يجعل الناس أكثر إنتاجية وصحة ، ومن ثم يصبحون أكثر غنى فى كل نواحى الحياة ، فالتعليم الجامعى يساعد الأفراد على تحسين أوضاعهم ، و الارتفاع بمكانتهم الاجتماعية والاقتصادية " . وبالمثل أشار "حلمى" ٩٦ (٢٧ : ٦) إلى "أن التعليم يسمح للأفراد بالمشاركة الإيجابية فى كل عمليات التنمية ومراحلها ، ومن ثم فلقد عُرف التعليم فى هذا المقام بأنه " عنصر المساواة العظيم " وباعتبار أنه يتيح للأفراد فرصاً كبيرة للحصول على الحراك الاجتماعى و الاقتصادى الصاعد " . وفى الإطار ذاته أوضح "العتيبى و العولقى" ٢٠٠١ (٣٥ : ٢٨)" أن التعليم الجامعى يؤدى فى أى مجتمع دوراً هاماً فى المحافظة عليه واستمراريته من خلال إعداده للقوى العاملة التى تضطلع بمسئولياتها فى إرساء قواعد البنية الاجتماعية التى تسهم فى تقدم المجتمع ، إضافة لهذا فالتعليم يعتبر الوسيلة الاجتماعية التى من خلالها يحدث التفاعل الاجتماعى بين قطاعات المجتمع ، وفوق هذا وذاك ما يلعبه فى تفعيل الحراك الاجتماعى والاقتصادى لأفراد المجتمع " .

وفى نفس السياق يبين "السلطان" ٢٠٠٢ (١٤:٣٤) "أنه إذا كان التحدى القادم هو تحدٍ تقنى ، فإن على التعليم الجامعى تطوير تخصصاته التقنية بما يكفل توسيع قاعدته لتلبية حاجات سوق العمل ، وتنويع مجالاته ، مع استحداث أنماط جديدة تواكب تطورات المعرفة العالمية و التقنية المعاصرة حتى يمكن الارتقاء بمستوى مخرجاته بما يؤهلها للمنافسة فى السوق العالمية ، وحيث تشير العديد من الدراسات المستقبلية إلى أنه من الضرورى أن يسهم التعليم الجامعى فى استنبات التقنية محلياً ، ذلك أن التعليم بهذه الطريقة يمثل قاطرة المجتمع نحو المستقبل ، كما يمثل وسيلة الأفراد نحو الحراك الاجتماعى والاقتصادى الصاعد" .

وبالمثل يشير "محمود" ٢٠٠٢ (٤٠ :١٦) إلى " أن الجامعات اليوم لم تعد مقصورة على الصفوة ، حيث زاد حجم المجتمع الطلابى ، كما تباينت خصائص أفراده ، وذلك بعد إتاحة فرصة التعليم الجامعى لمن يرغب فيه بصرف النظر عن اللون و الدين والجنس والطبقة الاجتماعية ، ومن ثم فلقد ضمّ كل فئات المجتمع وشرائحه ، وأصبح أهم ما يشغل بال هؤلاء الطلاب هو الحصول على نوع من التعليم يؤهلهم لسوق العمل ، ويدفعهم لمزيد من الحراك الاجتماعى و الاقتصادى" .

وعلى الرغم من هذه الأهمية السابقة المتعاظمة للتعليم الجامعى ودوره فى تقدم المجتمع وتحقيق الحراك الاجتماعى و الاقتصادى لأفراده ، وباعتباره كما يشير "ميكاى" *McKay 98* (٥٨ : ٦٩) " أحد المفاتيح – إن لم يكن أهمها – فى تحريك عملية النمو و التطور التى تمكن الأفراد و المجتمعات من مواجهة التحديات و التغيرات المتسارعة والتى تبنى على أساسها احتياجات سوق العمل المتغيرة من الأفراد ، كما يساعد على تلبية حاجات الأفراد الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن المتأمل لواقع وأوضاع التعليم الجامعى الحالى يجد نفسه فى حيرة .. ويتساءل هل يستطيع التعليم الجامعى الحالى أن يستمر فى الوفاء بهذا الدور الحيوى والهام فى حياة الأفراد والمجتمعات؟ .

من هذا المنطلق تتجه هذه الدراسة صوب عينة من طلاب الدراسات العليا ببعض الجامعات الحكومية وباعتبارهم فئة متميزة من الأفراد الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى لمعرفة وجهة نظرهم حيال قيمة أو قدرة التعليم الجامعى على القيام بهذا الدور نحو تحقيق الحراك الاجتماعى والاقتصادى لهم.

مشكلة الدراسة :

على الرغم من توافق الآراء فى بحوث ودراسات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للتعليم كما أوضح "سليم" ٢٠٠٠ (٣٠ : ٢٧٥) والتى مؤداها " أن نجاح المجتمع فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية يتوقف على المستوى التعليمى لأفراده ونوعيته ، والذي يرفع من قدرتهم على جودة الإنتاج وزيادته ، فضلاً عن استغلال الظروف الملائمة و الإمكانات المتاحة فى استثمار رأس المال فى المجتمع أفضل استثمار ، والقدرة على التعامل مع تقنيات الصناعة الحديثة ، وأن أصحاب الدخول المرتفعة فى أى مجتمع هم غالباً الحائزون على الدرجات التعليمية و التدريبية العالية ، بالإضافة إلى أن التعليم يزيد من الطموحات المهنية بين الأفراد ، هذا إلى جانب أن هناك علاقة إيجابية قوية بين مستويات إنتاجية الأفراد ومستوياتهم التعليمية ، حيث غالباً ما يفضى التعليم خاصة الجامعى إلى تحسن نسبى فى مستوى إنتاجية أسواق العمل لا سيما تلك التى تحتاج إلى مهارات وقدرات خاصة " .

وبالرغم من تعدد الدراسات الأجنبية فى الفترة الأخيرة ، والتى أوضحت أن للتعليم والتدريب دوراً كبيراً فى الإعداد للعمل *Care Education* ، وأن التعليم طاقة قوية *Education as Power* فى تجسيد فرص الحياة المستمرة لأفراد المجتمع ، ووسيلة أساسية فى إكسابهم مهارات وقدرات تتطلبها أسواق العمل المتغيرة ، ومن ثم القدرة على الحراك الاجتماعى والاقتصادى الصاعد ، وبالتالى المساهمة فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات الحديثة ، ومن أمثلة تلك الدراسات *Stem 91* (٧١: ٢١١)، *Pearce 92* (٦٦ : ١٦) ، *Mill & Cesnish 93* (٥٩: ٢٣٤) ، *Wishik 94* (٧٤ : ١٢٢) ، *Bailey and Others 95* (٩٦: ٤٢) ، *Corson and Others 97* (٤٩ : ٤٢) ،

Kazi & Richard 97 (٥٣ : ٥٤) ، *World Bank 2000* (٧٥ : ١٩) ، هذا فضلاً عما أكدت عليه بعض الدراسات المصرية مثل : دراسة عبد الرحيم ٩٦(١٦ : ٦١) ، الخولى ٩٩ (١٨: ١٢) ، ومحمود ٢٠٠٢ (٤٠ :٣٦) من أن التعليم الجامعى قد لعب دوراً هاماً فى عمليات الحراك الاجتماعى والاقتصادى وعلى مدار التاريخ ، وأن هذا التعليم قد تم التوسع فيه من أجل أن يشغل خريجوه المكانة العالية ، كرد فعل منطقى لامتلاكهم قدرات ومهارات خاصة ، وليس بسبب امتيازات موروثة .

وعلى الرغم من ذلك كله ، إلا أن المتأمل للواقع المُعاش ، يلحظ كما أشار "عمار" ٩٦(١٣: ٥٧) حدة النقد الموجه إلى النظام التعليمى عامة والجامعى خاصة ، على "أنه أصبح لا يحقق تنمية مقومات المواطنة المنشودة ، ولا يُعد القوى البشرية الملائمة لسوق العمل بما يتطلبه من المعارف والمهارات اللازمة لمختلف الأنشطة الإنتاجية ، فضلاً عما أشارت إليه دراسة "الجبالى" ٢٠٠١(٢١: ٣) ، و"صديق" ٢٠٠٢ (١١: ٦) ، و"الجهاز المركزى للتعبئة" ٢٠٠٥ (٤ : ١٦) من "أن مخرجات التعليم الجامعى قد أصبحت تزيد بشكل ملحوظ عن احتياجات سوق العمل ومتطلبات الاقتصاد الوطنى - خاصة من أصحاب التخصصات النظرية – بالإضافة إلى عجز النسيج الاقتصادى الاستثمارى العام و الخاص عن امتصاص هذه الأعداد والتى سوف تزداد مع الاتجاه العام و المتسارع نحو الخصخصة ، الأمر الذى مفاده تهديد الأمن و الاستقرار و التنمية فى المجتمع المصرى" . *

ولعل ما تقدم قد أثر على المكانة الاجتماعية والاقتصادية التى كان يحظى بها خريج الجامعة ، بالإضافة لعدم توافر فرص وظيفية مناسبة فى أسواق العمل المتغيرة ، حيث يعمل غالبيتهم بأعمال هامشية لا تمت لتخصصاتهم بصلة ، وقد أفضى ذلك إلى تضاءل مستوى الثقة بقيمة وجدوى التعليم الجامعى فى تحقيق الحراك الاجتماعى والاقتصادى لديهم . وعليه وبصورة أكثر تحديداً تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالى : -

إلى أى مدى يسهم التعليم الجامعى فى تحقيق الحراك الاجتماعى والاقتصادى لدى الخريجين الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى من وجهة نظر عينة من طلاب الدراسات العليا فى جامعتين من الجامعات الحكومية (الإسكندرية ، المنوفية) ،وما دور الإدارة الجامعية فى تفعيل ذلك ؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

أ- ما المقصود بالحراك الاجتماعى والاقتصادى لخريجى التعليم الجامعى ؟

---

* بلورت مصر حق العمل للمواطن المصرى بصدور القانونين المتعلقين بضمان تشغيل الخريجين وهما : القانون ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ، و القانون ١٤ لسنة ١٩٨٤ ، وبمقتضى هذين القانونين تلتزم الحكومة بتوفير فرص العمل فى القطاع الحكومى خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ التخرج ، وبناءاً على ذلك أصبحت الحكومة مسئولة عن خلق مجالات وفرص العمل للخريجين الجدد.

ب- ما أبرز التحديات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحادثة فى المجتمع المصرى ، وانعكاساتها على عملية الحراك الاجتماعى والاقتصادى لخريجى الجامعة ؟

ج- ما الاختلافات الحادثة فى مستوى الحراك الاجتماعى والاقتصادى الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى من وجهة نظر عينة من طلاب الدراسات العليا فى الجامعتين محل الدراسة ، ووفقا لتخصصاتهم (الإنسانية ، الأساسية ، التطبيقية) وباختلاف عامل الجنس والخبرة العملية ؟

د- ما التصور المقترح لكيفية تفعيل دور الإدارة الجامعية فى تحقيق الحراك الاجتماعى والاقتصادى لخريجى التعليم الجامعى ؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية دراسة موضوع الحراك الاجتماعى والاقتصادى – مع أن دراسته قد طرقت منذ فترة – من منطلق أن العديد من الدراسات والتقارير المحلية والدولية ٢٠٠٢ (٥ : ١٦) فى مجال اجتماعيات واقتصاديات التعليم مازالت تؤكد على تزايد عوائد التعليم الجامعى فى الدول المتقدمة ، وإلى تزايد عدم المساواة فى الاجور بمعدلات غير معبوقة نتيجة لزيادة عدد السنوات التى يقضيها الفرد فى التعليم جيد النوعية ، ومن ثم تحسين الفرص الوظيفية للأفراد الأكثر تعليما والأفضل تأهيلا ، وبالتالى حدوث الحراك الاجتماعى والاقتصادى الصاعد لهم ولمجتمعاتهم ، وخلصت إلى أن الطلب على العمالة المتعلمة فى ارتفاع مستمر خاصة فى هذا القرن الذى يُحتم على الأفراد الراغبين فى الالتحاق بأسواق العمل التنافسية ضرورة التزود بالمعارف والقدرات التى تمكنهم من الانخراط و التكيف أو التوائم مع التطورات التقنية الحديثة ، وعلى الرغم من هذا الزخم العالمى المتزايد بدراسة دور التعليم الجامعى وتأثيره و أهميته فى إحداث عملية الحراك الاجتماعى والاقتصادى للأفراد و المجتمعات ، بيد أن الدراسات العربية التربوية المصرية لم تحظ بنفس القدر من العناية و التى تتناسب وأهمية الموضوع ، وعليه فإن الدراسة الحالية تستمد أهميتها من كونها : -

- تتناول قضية تمس كل فئات المجتمع المصرى وطوائفه حيث يتطلع المجتمع بكل فئاته إلى التعليم بعامة والجامعى بشكل خاص كوسيلة لتحقيق الترقى الاجتماعى والطبقى لأبنائه ، فإذا فشل التعليم فى تحقيق ذلك انهارت ثقة المواطنين فى هذا التعليم ، وثارت الشكوك حول جدواه ومنفعته ، فكل الأنظمة الاجتماعية أو الاقتصادية يتعامل معها كل أفراد المجتمع لفترة معينة ، الأمر الذى يختلف تماما مع نظام التعليم ، فكل وحدات البناء الاجتماعى تتفاعل وتتأثر بمنظومة التعليم وتتعامل معها إجباريا بصورة يومية ودائمة .

- إن نظام التعليم المصرى يُمر حالياً بمرحلة غير مسبوقة من عدم الاستقرار ويعانى العديد من التغيرات والمتناقضات مثل : مستوى الإنفاق على التعليم العام والخاص ، عدم مناسبة خريجى التعليم لسوق العمل ، اتجاه الغالبية نحو الدراسات النظرية ، ومن ثم عدم جدواه ومنفعته الاجتماعية و الاقتصادية ، وتقلص الميزانيات المخصصة له فى ظل التحديات التى تواجه المجتمع.
- تتناول قضية تفعيل دور الإدارة الجامعية فى عملية الحراك الاجتماعى والاقتصادى لشريحة من شرائح المجتمع المصرى فى محاولة لتحديد أهم العوامل اللازمة لتحقيق التوازن بين التعليم الجامعى ومخرجاته وإدارته وسوق العمل ، بما يُمكن من تحقيق هذا النوع من التعليم للحراك الاجتماعى والاقتصادى لخريجيه .
- وأخيراً تنبع أهمية الدراسة من خلال ما تنتهى إليه من نتائج تضعها مجتمعة أمام أنظار المخططين والقائمين على عملية صنع القرار الجامعى ، الامر الذى يساعدهم على وضع الآليات والإجراءات اللازمة التى يجب أن تتبعها الإدارة الجامعية بغية تفعيل دورها لتحقيق المستوى المأمول من الحراك الاجتماعى و الاقتصادى لخريجى التعليم الجامعى فى المرحلة المستقبلية ، والتى تشهد العديد من عمليات التطوير و التجديد للمنظومة التعليمية والتغيرات الجذرية فى أسواق العمل التكنولوجية .

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١- تقديم تحليل علمى لمفهوم الحراك الاجتماعى و الاقتصادى ومظاهره وعوامله وأسبابه،ودور إدارة التعليم الجامعى فى هذا الإطار .

٢- توجيه أنظار المسئولين عن التعليم الجامعى ، فضلاً عن أصحاب الخطاب السياسى والاقتصادى ، ومن خلال ما تكشف عنه نتائج الدراسة إلى تلك التحديات والتغيرات الحادثة فى أسواق العمل ، وهياكل التوظيف المطلوبة ، الأمر الذى يستوجب إعادة النظر فى سياسات القبول ، وبرامج الإعداد ، وإعادة التدريب والتأهيل بحيث تعكس مخرجات هذا التعليم من التخصصات ومستوى التأهيل ما يتلاءم والتوجهات طويلة المدى فى الاقتصاد وتغيراته .

٣- وضع تصور مقترح لكيفية تفعيل دور الإدارة الجامعية فى تحقيق الحراك الاجتماعى و الاقتصادى للخريجين سواء من خلال تجويد مدخلات ومخرجات المنظومة ، تحديث هياكلها ، المشاركة مع الجهات الاقتصادية فى تحسين آليات السوق .

مسلمات الدراسة ومنطلقاتها :

١- إن كل المؤشرات و الدلائل تكاد تسلم بحقيقة واضحة تكمن فى أن نظام الإعداد الجامعى الحالى ، وخطط التشغيل المتبعة ، ومظاهر اللاتطابق بين مضامين الإعداد ومتطلبات سوق العمل ، كلها عوامل وأسباب تحكم على الخريج بعدم تمكنه من الحصول على العمل المناسب ، وتطرح مشاكل شتى بالنسبة لاندماجه المهنى فى المجتمع ، وهذه وضعية لا تنكر ، وهى كثيرة الآثار ومتنوعة الانعكاسات ، فآثارها السلبية لا تقتصر على ما تمثله من مظاهر الإحساس بالاكتئاب والضياع و التهميش والدونية و الخوف من المستقبل لدى الخريج ، بل تتعداه لتشمل تهديداً لأمن المجتمع واستقراره .

٢- أنه إذا كان الاندماج المهنى للفرد فى المجتمع ، لا يمر إلا عبر المعارف والكفايات التى اكتسبها الخريج أثناء مرحلة الإعداد ، بحيث تمكنه من التكيف مع المهام و المواقف التى تتطلبها نوعية العمل الذى سيزاوله ، فإن المطابقة بين الإعداد وسوق العمل أصبحت تشكل المعيار الأساسى لتقويم فعالية نظام الإعداد ومردوديته ، وعلاقته مع محيطه الاجتماعى والاقتصادى ، ومن هنا فإن التسليم بأن التوجه التقليدى الحالى للجامعة نحو صناعة الموظفين يبدو توجهاً لم يعد له جدوى ، وذلك بفعل المستجدات العديدة مثل : الزيادة السكانية وانفجارها ، الزيادة المضافة لقوة العمل سنوياً ، فضلاً عن الانسداد الواضح لمنافذ العمل الكلاسيكية نتيجة لظهور وظائف ومهن جديدة ، لا يمكن للجامعة بوضعها والياتها الحالية أن تؤمنها ، إلا إذا حُددت هذه الآليات ، وأحدثت تغيرات جذرية فى برامجها التعليمية والتدريبية المطابقة لمتطلبات سوق العمل .

٣- إن البحث عن العمل عملية طبيعية يباشرها كل فرد يتوخى تحقيق مكانته الاجتماعية والاقتصادية ، واندماجه المهنى فى المجتمع ، فالعمل ، فضلاً عن كونه يمثل المردود المادى (الاقتصادى) الأساسى لكل فرد ، فهو يشكل القيمة الاجتماعية التى من خلالها يحقق الفرد بعض عناصر تكيفه واستقراره الاجتماعى ، فبفضل العمل يتحول الإنسان إلى عنصر إيجابى فاعل داخل المجتمع ، حيث تكتمل هويته ، وتبرز شخصيته ، وتتحقق ميوله وطموحاته ، فهو يصبح ببساطة ذو مكانة اجتماعية واقتصادية مغايرة لما كان عليه من قبل، كما أنه ينتقل من حالة التواكل والخضوع و اللامبالاة إلى حالة الفرد المسئول ، المستقل ، المبادر داخل شتى مؤسسات المجتمع ، وهكذا فإننا لا يمكننا تصور إنساناً متوافقاً نفسياً ، ومندمجاً اجتماعياً ومستقلاً اقتصادياً فى غياب ممارسته لعمل محدد ، أو امتهانه لوظيفة معينة .

٤- إن حركة التغير الاجتماعى العالمى تنطوى على العديد من المتغيرات التى أسهمت فى حركة التغير الاجتماعى المحلية ، وألحقت بنظام التعليم الكثير من التشوهات ، ويبقى السؤال قائماً : ما قيمة أو جدوى التعليم الجامعى ودوراداراته فى تفعيل عملية الحراك الاجتماعى والاقتصادى لخريجيه ؟ ولا شك أن بقاء

القضية دون حسم من شأنه أن يعوق النظام التعليمى الجامعى عن اللحاق بما تحققه المجتمعات الأخرى فى هذا الشأن ، ومن ثم فإن الجهد يجب أن يصوب تجاه البحث عن أساليب تطوير التعليم الجامعى ، والعمل على مسايرة ما يحدث عالمياً من ثورة معلوماتية وتكنولوجية ، والعمل على بناء جيل قادر على التنافس عالمياً وبأدوات ووسائل تكنولوجية ، مع إقامة بنية أساسية تكنولوجية ملائمة لتحقيق الوثبة التنموية .

٥- إن الحراك الاجتماعى وثيق الصلة بالحراك الاقتصادى ، فغالباً ما يفضى الحراك الاقتصادى إلى حراك اجتماعى والعكس .

المنهجية البحثية وخطواتها :

سوف تنهض الدراسة فى جملتها على المنهج الوصفى ، وذلك من خلال :

- رصد وتحليل لظاهرة الحراك الاجتماعى والاقتصادى لخريجى التعليم الجامعى وعواملها وأسبابها ودور التعليم فيها .
- تحليل وتفسير أبرز التحديات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحادثة بالمجتمع المصرى وانعكاساتها على عملية الحراك الاجتماعى والاقتصادى لخريجى الجامعة باعتبارهم فئة متميزة من أفراد ذلك المجتمع .
- رصد وتحليل لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية وبيان كيفية الاستفادة منها .
- تحليل وتفسير لوجهات نظر عينة من طلاب الدراسات العليا فى جامعتى (الإسكندرية والمنوفية)، وبيان التباين الحادث فى وجهات نظرهم ووفقاً لبعض المتغيرات ، وذلك من خلال أداة يتم تصميمها ، واشتقاق محاورها وفقراتها بالاستعانة بالأدب الاجتماعى الاقتصادى التربوى وبمشورة عدد من ذوى الاختصاص .
- وضع التصور المقترح لتفعيل دور الإدارة الجامعية فى تحقيق الحراك الاجتماعى والاقتصادى لخريجى التعليم الجامعى .

حدود الدراسة :

اقتصرت الدراسة على عينة من طلاب الدراسات العليا ببعض الجامعات الحكومية وباعتبارهم طلاباً من جميع الشرائح الاجتماعية والاقتصادية وتسعى جاهدة من خلال نيل درجات علمية إلى الحصول على فرص وظيفية تمكنهم من تحقيق الحراك الاجتماعى والاقتصادى ، وعلى أساس ان

الجامعات الخاصة تضم فى معظمها طلابا ذوى مستويات اقتصادية عالية ، فضلاً عن أن مرحلة الدراسات العليا بغالبيتها لم تكتمل هياكلها بعد ، كما اقتصرت الدراسة على جامعتين هما : الاسكندرية(مركزية) وجامعة المنوفية (إقليمية) ، وفى بعض الكليات هى الآداب و العلوم والهندسة ، وتم استبعاد كليات (الطب والصيدلة و الأسنان) لأن خريجى هذه الكليات يتم تكليفهم بالعمل فى مجالات تخصصاتهم ، ويتوافر لمعظمهم فرصة العمل فى مجالاتهم .

أداة الدراسة :

بغية تحقيق أهداف الدراسة ، قام الباحث ومن خلال الاستعانة بالكتابات فى مجال العلوم الاجتماعية و التربوية ، وبمعاونة بعض المتخصصين إلى تصميم استبانة بغية التعرف على وجهات نظر طلاب الدراسات العليا حيال مستوى الحراك الاجتماعى والاقتصادى الذى تحقق لهم من جراء حصولهم على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس ، الليسانس) ، حيث تضمنت الاستبانة ثلاثة أجزاء : الجزء الأول : اشتمل على البيانات الأساسية وبعض المتغيرات الديموغرافية مثل الجنس والتخصص (علوم إنسانية ، علوم أساسية ، علوم تطبيقية) ، الخبرة العملية (بلا خبرة – بخبرة) ، وتضمن الجزء الثانى : العبارات التى يمكن من خلالها التعرف على مستوى الحراك الاجتماعى الذى قد يكون قد تحقق لهم ، وبلغ عدد العبارات المتضمنة فيه (١٥ عبارة) ، أما الجزء الثالث : فقد تضمن العبارات التى يمكن من خلالها التعرف على مستوى الحراك الاقتصادى الذى قد يكون تحقق لهم ، وقد بلغت عباراته ١٠عبارات (١٦-٢٥) ، هذا ولقد روعى فى صياغة عبارات الاستبانة أن يكون من بينها عبارات موجبة وأخرى سالبة ، وكانت الاستجابات تتم عليها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسى المتدرج (موافق بشدة (٥) ، موافق (٤) ، محايد (٣) ، معارض (٢) ، معارض بشدة (١)) ، ومن ثم فقد نمت العبارات التى حصلت على متوسط استجابات أعلى من (٣,٥) على حدوث حراك اجتماعى واقتصادى ، والعكس حيث نمت العبارات التى حصلت على متوسط استجابات أقل من (٢,٥) عن عدم حدوث أى مستوى من الحراك الاجتماعى والاقتصادى ، هذا وسوف يضم الجزء الميدانى من هذه الدراسة على تفاصيل إجراءات ونتائج تطبيق الاستبانة .

الإطار النظرى:

" الحراك الاجتماعى الإقتصادى (المفهوم و الأهمية و العوامل)

يشير "عبد العاطى" ٩٢(٧ :٢٥٣) إلى "أن ظاهرة انقسام المجتمع إلى شرائح أو طبقات هى ظاهرة اجتماعية عامة ***Social Phenomenon*** ، لا يكاد يخلو منها أى مجتمع إنسانى ، حتى أنه من المتعذر أن نجد فيما يسود العالم من ثقافات مختلفة مجتمعاً واحداً يخلو من ظاهرة التمايز الاجتماعى " .

ومن المسلم به أن تقسيم المجتمع إلى فئات اجتماعية ترتب بطريقة تدريجية وفق الثروة أو الهيبة التى تتمتع بها ، أو القوة التى تحت يدها هو سمة من السمات البارزة فى المجتمعات الإنسانية . ويرى "الشخيبى وآخرون" ٢٠٠٠ (٢٤: ١٢٨ – ١٥٨) " أن الكثير من التربويين وعلماء الاجتماع يتفقون على أنه ليس كل فرد يولد وفى فمه ملعقة من الذهب تستمر معه حتى يوافيه أجله ، وفى ذات الوقت ليس كل فرد يولد فى أسرة فقيرة يعيش مدى حياته معدماً ، ولكن موجة التغير الشديدة التى تسود عالمنا المعاصر فى مختلف جوانبه السياسية و الإقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية من الضرورى أن تؤثر فى مسيرة الإنسان سواء بطريق مباشر أو غير مباشر وتؤثر بالتالى فى مستوى تعليمه ، ووظيفته ، ودخله ، ومكانته الاجتماعية ، حيث لم تعد الوظيفة والمكانة الاجتماعية يرثها الابن عن الأب كما كان فى الماضى ، بل غالباً ما تتغير كل منها بالنسبة للابن عما كانت عليه بالنسبة للأب فى مجتمع مفتوح يتميز بالحركة فى البناء الهرمى الاجتماعى (التدرج الاجتماعى) ، وأصبحت عوامل كثيرة تحدد ما يمكن أن تكون عليه وظيفة الفرد ودخله ومكانته الاجتماعية والتغيرات التى يمكن أن تطرأ عليها خلال حياته العملية " .

ومما هو جدير بالذكر أن "سوركن" 79 ***Sorken*** (٧٠ : ١٠٠) قد نظر لمسألة التدرج الاجتماعى التى سبقت الإشارة إليها من زاويتين ، " الأولى : من خلال التنظيم الطبقى للمجتمع المهنى الذى يتضمن شكلاً هرمياً يحدد المسافات و الأبعاد الاجتماعية داخل البناء ، فهناك جماعات مهنية تحتل قمة التدرج الهرمى ، وثمة جماعات متعددة ذات مسافات اجتماعية متباينة ، ولمّا كان التغير سمة من سمات الوجود فإن شكل التدرج الاجتماعى فى أى نسق يكون فى حالة تغير مستمر ، فالتغير بين الطبقات ضرورة حتمية ، أما الزاوية الثانية فإنها تتمثل فى تحليل الهرم المهنى فى حالة ثباته فى فترة زمنية معينة والوقوف على أنماط السلطة والضوابط الاجتماعية التى تمارسها كل طبقة على الأخرى داخل الهرم المهنى الواحد " ، ويرى سوركن كذلك " أن ثمة تذبذباً فى التدرج الاجتماعى (المهنى) ويأخذ التذبذب المهنى اتجاهات حركية مختلفة ، فقد يكون الاتجاه نحو الأمام ، وقد يكون إلى الخلف ، وتعتمد حركة الاتجاه على مجموعة من الاعتبارات هى :

أ- اختلاف أنماط الضبط الاجتماعى داخل المنظمة الواحدة .

ب- درجة الإرتباط العضوى بين الدرجات العليا و الدرجات الدنيا فى التنظيم الاجتماعى .
ج- درجة التباين والاختلاف فى المكانة المهنية والاجتماعية لأعضاء الجماعة المهنية داخل التنظيمات فى المستويات العليا والمستويات الدنيا " .

ومما هو جدير بالذكر أن "الموسوعة البريطانية" *New Encyclopedia Britanica* 85 (٦٣ : ٩٢١) قد أوضحت "أن التدرج الاجتماعى نظام تدريجى معين لسكان مجتمع ما ، ويتم وفقاً لهذا النظام ترتيب الأفراد والأسر والجماعات وفق مستويات اجتماعية تصعد من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا ، وتسير حركة الأفراد وفق مستويات التدرج الاجتماعى صعوداً أو هبوطاً إلى ظاهرة أو عملية هى الحراك الاجتماعى *Social Mobility* ، و بالمثل يرى "ماير" *Mayer* 91 (٥٧ : ٣٢) أن الحراك الاجتماعى هو "عبارة عن الوضع الذى يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص إلى أسفل أو إلى أعلى ، أو إلى أعلى الطبقة الاجتماعية فى هرم الترتيب الطبقى ".

وبالمثل يرى "لندبرج" *Lundburg* 78 (٦٤ : ٣٢٣) أن عملية الحراك الاجتماعى تشير إلى حركة الفرد إلى أعلى أو إلى أسفل فى البناء الاجتماعى ، مما ينجم عنه تقدم المركز الاجتماعى أو المكانة الاجتماعية أو تخلفهما . ويشير "الشخيبى وآخرون" ٢٠٠٠ (٢٤: ١٣٢) إلى الحراك الاجتماعى على أنه مفهوم بنائى إحصائى ، ويقصد ببنائيته أنه يعتمد فى تحديده وقياسه على الأرقام ، واستخدام الأساليب الإحصائية ، ويعتبر هذا المفهوم مفتاحاً لفهم المجتمع الذى نعيش فيه أو ندرسه لأنه يقيس ما يسود هذا المجتمع من اتجاهات ومبادىء سياسية واقتصادية واجتماعية ، ويشير المفهوم إلى انتقال الفرد أو الجماعة من وضع إلى آخر إمّا داخل مستوى اقتصادى اجتماعى أو طبقة اجتماعية معينة *Mobility Within Social Class* ، أو من مستوى اقتصادى اجتماعى أو طبقة اجتماعية معينة إلى مستوى اقتصادى اجتماعى أو طبقة اجتماعية أخرى *Mobility Between Social Classes* ".

وفيما يتعلق بصور وأشكال الحراك : فلقد قسم "سوركن" *Sorken 79* (٧٠ : ١٠١) تلك العملية إلى " الحراك الأفقى ويشير إلى التغير فى الوظيفة ذاتها ، أما الحراك الرأسى فإنه يشير إلى التغير فى المراتب *Ranks* "، هذا ومن القضايا الأساسية فى نظرية سوركن أن تفسير الوضع الاجتماعى للفرد فى أى نسق اجتماعى يمكن تحديده بالنظر إلى المرتبة التى شغلها داخل السلم الاجتماعى و الوظيفة التى يؤديها كعضو فى حياة الجماعة والإطار المكانى والزمانى الذى يعيش فيه ، وأن التغير المهنى أو الاجتماعى يمكن أن يكون تغيراً للأمام أو إلى الخلف، ويمثل التغير فى الوظائف المجال المرتبط بالمكانة، بينما يمثل التغير المكانى المجال المرتبط بالمسافة. وبالمثل فلقد أشارت دراسة "عبد الفتاح" ٩١ (٩ : ١٩٦) إلى نوعين من الحراك : الأفقى و الرأسى ، وعرفت الحراك الأفقى " بأنه : إمكانية حركة الأفراد

داخل مستوى المكانة الاجتماعية نفسها ، فهو لا يتضمن تغيراً فى وضع الفرد أو الجماعة فى التدرج الاجتماعى ، كأن يتحرك مدير المدرسة من مدرسة لأخرى ، فهذا التغير لا يعد هاماً أو ذا قيمة بالنسبة لمكانته الاجتماعية أو عضويته فى الطبقة الاجتماعية ، أما الحراك الرأسى : فيعرف بأنه إمكانية حركة الأفراد لأعلى أو لأسفل فى مقياس التدرج الاجتماعى للمجتمع ويتضمن الحراك الرأسى نوعين هما الحراك الصاعد والهابط ". وفى نفس السياق يشير " الشخيبى و آخرون "٢٠٠٠ (٢٤: ١٣٣- ١٣٤) إلى "الحراك الأفقى ***Horizontal Social Mobility*** بأنه انتقال الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعى إلى وضع اجتماعى آخر ***Social Position*** داخل حدود الطبقة الاجتماعية ، ومثل هذا الانتقال لا يصاحبه غالباً تغير فى المكانة الاقتصادية والاجتماعية للفرد أو الجماعة ، فى حين أن الحراك الرأسى ***Vertical Social Mobility*** يعنى انتقال الفرد أو الجماعة من وضع فى طبقة اجتماعية أو مستوى اقتصادى اجتماعى معين إلى وضع فى طبقة اجتماعية أو مستوى اجتماعى اقتصادى آخر داخل البناء الطبقى للمجتمع ، وقد يكون هذا الانتقال من الأدنى إلى الأعلى ويطلق عليه الحراك الصاعد ***Upward Social Mobility*** أو قد يكون إلى المستوى الأدنى ويعرف بالحراك الهابط ***Downward Social Mobility*** ".

وفيما يختص بتقسيم الحراك الاجتماعى من حيث البعد الزمنى فقد قسمته "الجولانى" ٩٥ (٢٦ : ٢٨١-٢٨٣) " إلى نوعين هما : الحراك داخل الجيل الواحد ، والحراك بين الأجيال ، ويمكن التعرف على الحراك داخل الجيل الواحد عن طريق المقارنة بين الأوضاع الاجتماعية التى يشغلها الفرد خلال حياته المهنية ، أما الحراك بين الأجيال فيستدل عليه من خلال المقارنة بين الأوضاع الاجتماعية التى يشغلها الأبناء والأوضاع التى كان يشغلها الآباء أو الأجداد ".

ونخلص من ذلك بأن الحراك داخل الجيل الواحد ***Intragenerational Mobility*** هو انتقال الفرد نفسه من وضع اجتماعى إلى آخر صاعداً كان أو هابطاً خلال جيله ومقارنة وضعه سابقاً بوضعه لاحقاً من حيث الدخل أو الوظيفة ، والمكانة الاجتماعية ، فى حين أن الحراك بين الأجيال ***Intergenerational Mobility*** ، فيعنى مقارنة الوضع الاجتماعى للآباء بالوضع الاجتماعى للأبناء أو الأحفاد من حيث الدخل أو الوظيفة أو المكانة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بنظم الحراك الاجتماعى فلقد أجمعت الدراسات ومنها دراسة "الخولى" ٩٩ (٨:٣٦) و" لطفى" ٢٠٠٠(١٩ : ٨٨) و" الشخيبى وآخرون" ٢٠٠٠ (٢٤ :٨٨) وغيرهم على أن تلك النظم هى :

أ- نظام الطائفة ***Caste System*** وفيه تلعب المكانات المتوارثة ***Ascribed Statuses*** الدور الأوحد في تحديد مستقبل الفرد ، أما قدراته العقلية وسمات شخصيته وجهده الذاتي فلا يوجد لها مكان في هذا النظام .

ب- نظام الوضع الاجتماعي ***Social State System*** وهو أقل تشدداً من النظام الطائفي ، حيث يستطيع الفرد أن يتحرك- وفي حدود ضيقة - من وضع اجتماعي معين إلى آخر معتمداً أولا على العوامل المتوارثة ثم العوامل الشخصية من موهبة وقدرات وسمات وجهد ذاتي وهذه تجبر السلطة في المجتمع على إعطاء صاحبها فرصة لتحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية .

ج- نظام الطبقة الاجتماعية ***Social Class System*** : حيث يرى المهتمين بالبناء الطبقي الاجتماعي ***Social Stratification*** أن مصطلح الطبقة الاجتماعية يستخدم فقط في المجتمعات المستقرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، أما المجتمعات غير المستقرة فيستخدم فيها تعبير المستوى الاجتماعي الاقتصادي ***Socioeconomic*** ، ويستخدم المهتمون بالنظام الطبقي مصطلحات متعددة للتعبير عن التكوين الطبقي منها الاختلاف الاجتماعي ***Social Differentiation*** وعدم المساواة الاجتماعي ***Social Inequality*** ، والطبقة الاجتماعية ***Social Class*** . وعموماً يتكون المجتمع الطبقي من ثلاث طبقات أو أكثر (عليا ، وسطى ، دنيا) وطبقاً لهذا النظام تلعب قدرات الفرد وموهبته وسمات شخصيته دوراً رئيسياً في تحديد الطبقة التي ينتمي إليها ، ويتميز النظام بالحراك السريع أو البطيء.

وفيما يختص **بالعوامل** المؤثرة على الحراك الاجتماعي والاقتصادي : فيشير جردات٩٨ (٣٢ :١٤) "أن العديد من المجتمعات تمر الآن بمرحلة انتقالية بين المرحلة الزراعية والصناعية ، ومن صفات المجتمعات التي تمر بمثل هذه المرحلة التأثير الواضح للتعليم على الأفراد من حيث الحراك الاجتماعي والاقتصادي ، وكذلك فإن الفرد عندما ينتقل من فئة اجتماعية إلى أخرى أعلى من فئته الأصلية فإنه لا يتخلى عنها ، وإنما يتوزع انتماؤه ما بين الفئة الأولى – كالعشيرة أو المنطقة الجغرافية التي نشأ فيها – و بين الفئة الجديدة التي أصبح عضواً فيها ". وفي نفس السياق تشير "الخولي" ٩٩(١٨ : ٢٤٥) "أن التعليم يعد من أهم العوامل المفضية إلى الحراك الاجتماعي ، إذ أن للتعليم نتائجه الجديرة بالنظر سواء نتج عنها فوائد اقتصادية أم لا ، وأن هناك فرقاً بين من يحمل مؤهلاً علمياً معنياً وبين من لا يحمله " ، كما أشار "بوبينو" 80 ***Popeno*** (٦٧ : ٣٥٠) إلى " أن التعليم يعتبر من أهم القنوات التي تيسر عملية الحراك الاجتماعي ، فالمؤسسات التعليمية وما تؤديه من دور هام في العملية التعليمية تساعد الأفراد على الصعود إلى أعلى درجات السلم الاجتماعي والتسلسل المهني" . وبالمثل فقد أوضحت "عبد الفتاح"٩١(١٦:٩) "أن الدخل يُعد من العوامل الهامة

التى تؤدى على الحراك الاجتماعى والاقتصادى ، كما تعد الحياة السياسية والاشتراك فيها من العوامل العامة و خصوصاً فى الدول الديمقراطية ، إذ كثيراً ما أفرزت الانتخابات النيابية رجالاً لم يكن لهم أى نفوذ أو سلطة فى السابق فأصبحوا قادة للأمم وزعماء لها " ، كما أشارت "الموسوعة البريطانية" 85 (٦٣ : ٩٢١) " إلى الهجرة باعتبارها أحد العوامل التى تساهم بشكل جد كبير فى تحسين أوضاع الفرد ونقله إلى مستوى اجتماعى واقتصادى مرتفع" .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك دراسات أخرى قد أجملت عوامل أخرى مثل "الشخيبى وآخرون" ٢٠٠٠(٢٤ : ١٥٨) و" أحمد" ٢٠٠١ (٢٥ : ٨٩) وذلك على النحو التالى :

أ- **التحولات الأيديولوجية و السياسية** : حيث إنه و طبقاً لهذه الأيديولوجية يوجد نمطان من المجتمعات فى عالمنا المعاصر : المجتمع المفتوح ***Open Society*** وتتميز بسيادة مبادىء الديموقراطية ، والحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ومن ثم فإن العوامل الشخصية هى المحدد الأساسى فى حراك الفرد ، والحراك فى هذا المجتمع يعرف بالحراك التسابقى ***Contest Mobility*** ، فى حين أن المجتمع المغلق ***Closed Society*** تسوده مبادىء الاستبداد والسيطرة واللامساواة وتتحكم فيه طبقة معينة فى تسيير أموره السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وغالباً ما تنتقل فيه كل من الثروة والمكانة و الوظيفة بالوراثة ، وبناءاً على ذلك تكون فرص أبناء الطبقات الفقيرة نادرة للحصول على وظيفة أو مكانة اجتماعية مرموقة ، وإذا حدث ذلك تكون من نصيب ذوى المواهب الذين يجبرون أصحاب السلطة على احترام موهبتهم ، ويطلق على الحراك فى هذا المجتمع "الحراك المضمون ***Sponsored Mobility***" بمعنى أن أفراد الطبقة العليا يضمنون الحصول على حراك اجتماعى واقتصادى دائم .

ب- **التقدم التكنولوجى** : فكلما تقدم المجتمع تكنولوجياً ازدادت فيه عملية الحراك الاجتماعى الصاعد انطلاقاً من كونه يساعد فى توفير مستويات متعددة من الوظائف العليا التخصصية التى تعتمد على عمليات معرفية ومهارية عالية ، ومن ثم يتيح هذا الكم من الوظائف العليا فرصاً للكثير من أبناء المجتمع لشغلها وبالتالى يساعد فى عملية تغيير البناء الوظيفى ***Occupational Structur***.

ج- **المكانات الموروثة و المكتسبة** : حيث تشير المكانة المتوارثة ***Ascribed Status*** إلى تلك المكانة التى يولد الطفل مزوداً بها ، فضلاً عن المكانة التى يرثها الابن عن أبويه ، أما المكانة المكتسبة فتشير إلى المكانة التى يحصل عليها الفرد خلال حياته العملية معتمداً على قدراته وميوله وسمات شخصيته وجهده الذاتى ، وتزداد قيمة هذه المكانة فى المجتمعات المفتوحة .

د- الهجرة : سواء الداخلية *Migration* أو الخارجية *Immigration* فلها دور مزدوج فى ظاهرة الحراك ، حيث يُساعد المهاجرون أصحاب البلاد الأصليين على الحراك الاجتماعى إلى أعلى وذلك بأن يشتغل هؤلاء المهاجرون الأعمال والوظائف المتواضعة التى كان يشتغل بها أصحاب البلاد قبل وصول المهاجرين ، فضلاً عن أنه بعد عودة هؤلاء المهاجرين إلى بلادهم الأصلية بما جمعوه من أموال تتحسن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية عما كانت عليه قبل الهجرة .

هـ - عدد أفراد الأسرة : حيث يتناسب عدد أفراد الأسرة تناسباً عكسياً مع ظاهرة الحراك الاجتماعى، بمعنى كلما زاد عدد أفراد الأسرة أثر ذلك سلبياً على حراك أفرادها إلى أعلى أو حتى ثباتهم اجتماعياً.

و - التقدير الاجتماعى للوظيفة : حيث يختلف تقدير المجتمع للوظائف من فترة زمنية لأخرى داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات ، ويعتمد هذا التقدير على مجموعة من العوامل منها مدى أهمية هذه الوظيفة لكل من الفرد و المجتمع والعائد المادى لهذه الوظيفة ، بالإضافة إلى عدد الأفراد الذين يشغلونها .

ز- دور المرأة ومشاركتها : فلا شك أن مشاركة المرأة فى التعليم والعمل فى المجتمع المفتوح يساعد على الحراك الاجتماعى والاقتصادى ، وكرد فعل منطقى لزيادة دخل الأسرة وزيادة تطلعاتها وطموحها ، فى حين أن عدم مشاركتها يمكن أن يفضى إلى الثبات الاجتماعى أو الحراك الاجتماعى والاقتصادى الهابط .

ح- التعليم : فثمة علاقة موجبة بين التعليم والتقدم التكنولوجى بمعنى كلما حدث تقدم علمى وتكنولوجى كلما زادت الحاجة إلى التعليم ، ويعتبر التعليم هو المحدد الرئيسى للوظائف التى سيشغلها الأفراد ، و بالتالى يعتبر العملة الأساسية لحراكهم اجتماعياً واقتصادياً .

وبالانتقال إلى تحليل دور التعليم بصفة خاصة ، فإن التعليم يمثل العامل المشترك الأعظم بين كل الدراسات وباعتباره أهم العوامل المفضية إلى حدوث الحراك الاجتماعى والاقتصادى للأفراد والمجتمعات ، بل قد نجد أن ثمة دراسات تكاد تقصر العوامل المؤثرة على الحراك الاجتماعى والاقتصادى على التعليم ، والتى تزداد أهميته وتتنامى ضرورته سيما ونحن نعيش عصر المعرفة والتقدم التكنولوجى والذى ينهض فى المقام الأول على نوعية البشر ، فالتعليم يقود كل من الفرد والمجتمع المعاصر إلى الإبداع و الابتكار حيث تسود معايير الجدارة والاستحقاق بدلاً من معايير التمييز على أساس الجنس أو المكانة الاجتماعية و الاقتصادية .

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذه الصدد ما أوضحه " بوك " Bock 97 (٤٥ : ٧٨) من " أنه فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بالتعليم إذا اعتقد المربون وصانعو السياسات التربوية فى معظم بلدان العالم أن التوسع فى النظم التربوية ، وإتاحة المجال للالتحاق بمؤسسات التعليم فى مختلف مستوياتها المختلفة سيساهم فى تقسيم وتوزيع المنافع فى المجتمع مثل الدخل و المركز الاجتماعى والفرص الوظيفية ، هذا فضلاً عن أن المسئولين والمواطنين فى الدول النامية قد آمنوا بأن زيادة عدد سنوات التعليم وتجويد مدخلاته وعملياته ستفضى إلى التخفيف من حدة الفقر ، وتؤدى إلى تحسين مستوى الدخل ، ومن ثم ستساهم فى حدوث التغير الاجتماعى و الاقتصادى لدى الأفراد ، وستتزود الأفرد بالمهارات و الخبرات اللازمة للمشاركة المنتجة فى القطاع الاقتصادى الحديث ، بالإضافة إلى إسهامها فى زيادة الوعى السياسى والاجتماعى للمواطنين وتحقيق التكافؤ الاجتماعى .

ويتناول إبسماعيل ٩٥(١٧: ١٦٥) ذلك الوضع محللاً بقوله : أنه بالإمكان " أن نفهم أن الأفراد الذين نالوا حظاً أوفر من التعليم يتقدمون من الناحية الاقتصادية على من عداهم ، وبإمكاننا أيضاً أن نتصور أنه إذا تساوت الظروف وتلقى أبناء الفقراء قدراً من التعليم أكبر مما تلقاه أبناء الأسر ذات الدخل المتوسط أو العالى ، فإنه لن تمر عشرون سنة حتى يتحول الفقراء إلى أغنياء والأغنياء إلى فقراء، وهذا هو مفهوم الانتقال فى توزيع الدخول ، ودور التعليم فى ذلك لا لبس فيه أو غموض ، فمن نال نصيباً من التعليم نال نصيباً من الدخل ، بشرط أن توزن أقدار الرجال بعلمهم لا بشرف آبائهم ، والمشكلة فيما يتعلق بانتقال الدخول أنها قلما تنتقل بالقدر الكافى للقضاء على الطبقات الاجتماعية الدائمة ، السبب فى ذلك أن أبناء الأغنياء يحصلون بفضل أموالهم على حظ فى التعليم الجيد أوفر من حظ أبناء الفقراء ، وهكذا يصبح التعليم أداة للإبقاء على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة وانتقالها من جيل إلى جيل ، بدلاً من أن يكون أداة لانتقال الدخل من طبقة لأخرى ، وهذا لم يصدق على المجتمعات الرأسمالية فحسب ، بل أيضاً على المجتمعات الاشتراكية ، ولكن بدرجة أقل . وهذا الدور الذى ينهض به التعليم هو دور مقصود إلى حد ما ، وبيان ذلك أن المجتمع الذى تسيطر فيه المصالح الرأسمالية من داخلية وخارجية على أقدار الدولة لا يتيح للفلاحين و العمال من فرص التعليم أكثر مما يتيح لأبناء البرجوازيين و الطبقة الوسطى ، ولكن شطراً من هذه المشكلة يتمثل فى أن ذوى الدخول العالية ممن أصابوا حظاً أوفر من التعليم واشتغلوا بالأعمال العقلية يحرصون على أن يكون أبناؤهم أوفر حظاً فى التعليم من أبناء العمال والفلاحين".

وفى إشارة أخرى لنفس الكاتب ٩٥ (١٧: ١٨٦) نجده قد عقد مقارنة بين نظرة كل من الوظيفيين والراديكاليين إلى العلاقة بين التعليم والمكانة الاجتماعية و الاقتصادية ، حيث أوضح " أنه بينما يؤكد الوظيفيون العلاقة بين عدد سنوات التعليم التى يمر بها الفرد بنجاح ومستوى الوظيفة والدخل والمكانة

الاجتماعية التى يحصل عليها ، فإن الراديكاليين يؤكدون على أن التعليم ما هو إلا عامل واحد من مجموعة العوامل التى تحدد مستوى الوظيفة و الدخل والمكانة الاجتماعية والاقتصادية التى يحصل عليها الفرد ، وفى نفس الوقت يرى الوظيفيون أن التعليم وسيلة أساسية للحراك الاجتماعى من المستويات أو الطبقات الاقتصادية الدنيا إلى الطبقات أو المستويات الاقتصادية الاجتماعية العليا ، أما الراديكاليون فينظرون إلى التعليم على أنه وسيلة للثبات الاجتماعى والمحافظة على الوضع الاجتماعى " .

وفى نفس السياق يشير " أونيل " ***Oniell 98*** (٦٥ : ١٢٨٩) إلى" أنه كلما زاد المستوى التعليمى للفرد كلما زادت فرصته فى الحصول على وظيفة ذات مكانة اجتماعية تتناسب مع المستوى التعليمى الذى حصل عليه ، الأمر الذى يكون مفاده استطاعة الفرد أن يتحرك فى السلم الاجتماعى والاقتصادى إلى أعلى ، وأن التقدم التكنولوجى الحادث حالياً فى المجتمعات يؤدى أو يتطلب الحاجة إلى أصحاب المهارات العالية التى تستلزم مستويات متقدمة من التعليم والتدريب ، وفى هذه الحالة يصبح التعليم والنجاح فيه هو الوسيلة الرئيسية للحراك الاجتماعى الاقتصادى الصاعد ، فى حين أن الفشل فى الحصول على التعليم يكون مؤداه الحراك الاجتماعى الاقتصادى الهابط " . وبالمثل فقد أوضح كوهن ***Cohn98*** (٤٧: ٢٩-٣٠) "أن التعليم يعتبر وسيلة أساسية فى القضاء على أغلب المعوقات التى ستواجه المجتمعات فى القرن الحادى والعشرين ، وذلك لكونه يؤدى إلى زيادة فرص العمل وإزالة الفقر ، والتخفيف من حدة الجريمة والعنف ، ومن ثم فإن تعليم الفقراء أمر ضرورى لمنع الفساد ومساعدتهم على تطوير حياتهم ، هذا فضلاً عن أن التعليم يعمل على إزالة الفروق بين الفئات المجتمعية المختلفة ، ويساعد فى اكتشاف القدرات والمواهب التى تكون كامنة فى هذه الفئات " . وعلى الصعيد العربى فقد أوضح " البازعى " ٩٨ (١٢: ٧٩) " أن التعليم يمثل أهمية خاصة لمجتمعاتنا النامية ، حيث أساليب الإنتاج المتخلفة ، والانفجار السكانى الذى تعجز معه غالبية الحكومات على تأمين مستلزمات الحياة الضرورية ، مما يستلزم معه تحقيق معدلات تنمية تتناسب ومعدلات تزايد السكان من جهة ، ولرفع مستوى المعيشة من جهة أخرى ، لذا يعد العنصر البشرى من أهم العناصر الإنتاجية التى يمكن أن تساهم فى تحقيق الهدف ، ولن يؤدى العنصر البشرى دوره بدون تعليم يجعله عنصر نمو وتقدم بدلاً من أن يكون عنصر جمود وتخلف ، هذا وينظر لمساهمة التعليم فى النمو الاقتصادى على مستويين : المستوى الشخصى ، حيث يؤدى التعليم إلى زيادة الإنتاجية من خلال تزويد الفرد بمجموعة من المهارات التى تساهم فى تحسين إنتاجيته الكمية والنوعية فى حسن التصرف والقابلية للتكيف مع التطورات التقنية وفى مجال اتخاذ القرارات والتنظيم . والثانى على المستوى المجتمعى حيث يساهم التعليم فى الاستخدام الامثل للموارد فى المجتمع " ، من هنا فالقول بأن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين التعليم و الوظيفة (المهنة) يعد قولاً مفهوماً ومقبولاً

إلى حد كبير ، فالمستوى التعليمى للفرد هو العامل الحاكم فى تحديد طبيعة مهنته ، وأنه كلما زاد المستوى التعليمى للفرد كلما زادت فرصته فى الحصول على وظيفة ذات مكانة اجتماعية تتناسب مع هذا المستوى التعليمى ، الأمر الذى يكون مفاده الحصول على دخل يمكن الفرد من التحرك اجتماعياً واقتصادياً فى البناء الاجتماعى .

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة عوامل أخرى على مستوى الواقع العملى قد تقوض الأسس النظرية السابق الحديث عنها ، ومن أهم العوامل التى تحد من قدرة التعليم على تحقيق الحراك الاجتماعى و الاقتصادى لمخرجاته هى مشكلة فشل النظام الاقتصادى فى فتح أسواق العمل وتوفير فرص عمل جديدة تستوعب هذه المخرجات، وتستفيد مما اكتسبته من مهارات وقدراته ، وبالتالى ظهرت قضية خطيرة أخرى ألا وهى البطالة بصفة خاصة ،وبطالة المتعلمين علي وجه الخصوص ، فلقد اخذت هذة القضية المجتمعية منحني التفاقم والخطر خلال عقد التسعينيات والي الان ، وتعود تلك القضية الي ظهور القصور والعجز في الطاقات الإنتاجية القائمة ،فلقد عجز الجهاز الانتاجي عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعا ب القوي العاملة المضافة ومن ثم تعتبر البطالة فى مصر "بطالة بنائية" ويحتاج علاجها كما أوضح "لطفى"٢٠٠١ (١٩: ٤٣) إلى " حتمية إحداث تغيير وتعديل فى البنيان الاقتصادى والتعليمى ، وذلك بخلق طاقات وفرص إنتاجية واستثمارية جديدة ومؤهلة ، وفى إطار استراتيجية إنمائية طويلة الأجل، وفى نفس السياق تشير "شلبى" ٢٠٠٠ (٢٨: ١١) إلى أن البطالة قد تفجرت فى التسعينات مع النمو السكانى السريع بمعدل وصل إلى ٢,٢% سنوياً مع تزايد قوة العمل بمعدل ٢,٦% ومن ثم لم يستطيع الاقتصاد ومجالات سوق العمل والذى ينمو بمعدل ٢% أن يوفر فرصاً لاستيعاب نصف مليون من الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنوياً ، هذا فضلاً عن عدم امتلاكهم لمهارات وقدرات يتطلبها سوق العمل الجديد " . وبالمثل فلقد أوضح "سالم" ٢٠٠١ (٣٤ : ١٨) " أن الفترة منذ عام ١٩٨٥ توصف بفترة الانكماش فى فرص العمل ، حيث أن العوامل التى دعمت معدل النمو المرتفع فى العقود السابقة قد استنفذت معظم قوتها ، وأصبح صافى الهجرة العائدة من الخارج واقعاً ، وكذا ظهور شركات توظيف الأموال وتعثرها ، ومن ثم فقد تباطأ النمو الاقتصادى وسجل دخل الأفراد معدلات سلبية ، ومنذ أن بدأ برنامج الإصلاح الاقتصادى فى التنفيذ وما اشتمل عليه من إجراءات بدأت تظهر العديد من الآثار المتباينة كان من أبرزها تعديل هيكل الأجور فى القطاع الخاص ، مما أفضى إلى نقص العاملين فى القطاع العام ، وعند ظهور ما يعرف بتثبيت سعر الفائدة عند حد مرتفع كان له أثره المباشر على زيادة تكلفة الاستثمار ، وبالتالى التحول من الأساليب كثيفة رأس المال للأساليب كثيفة العمل ، وأدى ذلك إلى زيادة مستويات التشغيل فى قطاعات ونقصها الحاد فى قطاعات أخرى كثيرة " . وبذلك بلغت قضية

البطالة مستويات حرجة أصبحت تهدد الاستقرار السياسى والاجتماعى ، ومن المتوقع أن تكون معدلات البطالة أكثر مما هى عليه الآن فى حالة تصحيح النواقص الخطيرة التى تكتنف الإحصاءات مثل التقدير المتدنى لمشاركة النساء والتقليل من شأن استخدام بعض الفئات العمرية فى قوة العمل ، كما أنه من المتوقع أن يكون للمتغيرات التى تمر بها مصر حالياً انعكاسات خطيرة على تلك القضية والتى تتمثل فى عوامل مؤثرة فى جانبى العرض والطلب على العمل ، وعوامل مؤثرة على مرونة سوق العمل ، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية المتبعة والتى تنعكس على المتغيرات الكلية ، هذا إلى جانب أن التقديرات الصادرة عن وزارة القوى العاملة والتى تشير إلى ضعف قدرة التعليم عن توفير الكفاءات المزودة بالمهارات التى يتطلبها سوق العمل ، وحيث شهد التعليم الجامعى زيادة فى أعداد طلاب الكليات النظرية بصورة أكثر من ثلاثة أمثال أقرانهم فى الكليات العملية ، ومن ثم فتشير موازنات العرض والطلب إلى وجود عجز واضح فى العديد من التخصصات العملية والفنية لخريجى التعليم المتوسط ، وفوق المتوسط و العالى مع وجود فائض ضخم فى غالبية التخصصات الإنسانية ، الأمر الذى أفضى وكما بين "صديق" ٢٠٠٢ (١١ :٣٨) إلى "أن أصبح ٨٥% من المتعطلين فى مصر من المتعلمين باختلاف مؤهلاتهم ، حيث تتمثل أعلى نسبة بطالة فى حملة المؤهلات المتوسطة ٤٥% ، ثم حملة المؤهلات فوق المتوسطة ٣٥% ، ثم حملة المؤهلات العليا ١٨% ، فضلاً عن ٢% مؤهلات أخرى" . وأضافت ***Nassar2001*** (٥١ :٣) "أن خريجى التجارة يمثلون أعلى نسبة بطالة بين الخريجين ٣٥% من حملة المتعطلين من حملة المؤهلات العليا ثم الحقوق ١٤,٦% ، فالزراعة ١٤,٥% ، فالآداب ١٤% ثم بقية المؤهلات" .

وأخيراً أوضح "الجبالى" ٢٠٠١ (٢١: ٦) " أنه مع تفاقم مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى ظهر فى سوق العمل المصرى العديد من المفارقات الغريبة والظواهر المتناقضة كان أبرزها الهبوط الكبير فى أعداد العاملين بالقطاع الزراعى ، وارتفاع معدل تشغيل الأطفال ، وسوء نوعية التعليم الذي يحصلون عليه ، فضلاً عن ظهور العديد من الآثار السلبية مثل التحاق المتعلمين بوظائف لا علاقة لها بمؤهلاتهم وتخصصاتهم العلمية " . حيث لجأ الكثير منهم إلى القيام بأعمال هامشية وضمن القطاع الخاص غير الرسمى والذى أضحى له دورٌ كبيرٌ لا يستهان به فى سوق العمل المصرى .

التحديات الاجتماعية والاقتصادية المحلية والعالمية وانعكاساتها ومتطلباتها من التعليم الجامعى و العالى

يواجه التعليم المصرى اليوم - شأنه فى ذلك شأن معظم الدول - تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية جد خطيرة ، وتفرض هذه التحديات و التطورات تحدياً وعبئاً على التعليم الجامعى

باعتباره المنبع الرئيسى لإنتاج الكفاءات والقيادات ذات المهارات والمؤهلة لاستيعاب ومواجهة تلك التحديات و التكيف مع الأوضاع العالمية الجديدة ، هذا ويمكننا تناول تلك التحديات وانعكاساتها ومتطلباتها الكيفية من التعليم الجامعى على النحو التالى : -

أولاً : العولمة : - تعددت وجهاتالنظر حولها ، فالبعض ينظر إليها من زاوية ثورة الاتصالات وتدفق المعلومات ، والبعض الأخر يعرفها منطلقاً من التحولات الاقتصادية وحركة رؤوس الأموال و المنتجات، وآخرون يتحدثون عنها من خلال الجوانب السياسية والثقافية وتأثيرها على الدولة الوطنية والثقافة القومية ... فعلى سبيل المثال : يعرفها "الأطروش" ٩٨(٢٩: ١٠١) على "أنها اندماج أسواق العالم فى حقول التجارة ، والاستثمارات المباشرة ، وتدفق رأس المال والقوى العاملة و الثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدى إلى اختراق الحدود القومية ، والانحسار فى سيادة الدولة " . ويتناولها" ثابت "٩٩ (٢ : ٢٠٨) على أنها نظام أو نمط ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد ، فالعولمة نظام عالمى يشمل المال ، التسويق ، المبادلات ، الاتصال ، كما يشمل مجال السياسة والفكر والأيديولوجيا " . وفى نفس السياق يتعرض لها "عبد الله" ٢٠٠١ (١ : ١٥) من خلال سماتها وخصائصها : "فهى نظام عالمى جديد يقوم على القطب الواحد ، والهيمنة الاقتصادية والعسكرية ، وعلى أنقاض النظام القديم الذى يعتمد على التوازن العسكرى و العلاقات الدولية التى كان يحكمها قطبان ، وبذلك اختفت مصطلحات الحرب الباردة ، توازن الدول ، دول عدم الانحياز ، وظهور ونمو كيانات اقتصادية مستقلة عن الدولة تعرف بالشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقارات تتمتع بنفوذ وقوة كبيرة تفوق قدرة كثير من الدول والحكومات ، وتسارع حركة التجارة وانتقال البضائع وتدفق المعلومات بين الدول نتيجةالتقدم التقانى والمعلوماتى المذهل ، الاختراق الثقافى الذى نتج عن تطور صناعة المعلومات والاتصالات وبناء شبكات الاتصال الفضائية ، واتساع حركة التحرر الاقتصادى والعمل على تذويب الحدود السياسية ، وإزالة جميع القيود والعقبات التى تحد من الحركة الاقتصادية عبر المنظمات الدولية مثل الجات و منظمة التجارة العالمية" .

وبالمثل يتناولها "باروومارتن" ***Barro & Martin 98*** (٤١: ٣٥٢) بقوله : "أن التوجه نحو العالمية يعد من أبرز الشواهد الجديدة فى التاريخ الاقتصادى وتتجلى العولمة فى النمو السريع لحجم التجارة العالمية ، فمنذ الحرب العالمية الثانية وحجم التجارة ينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج العالمى ، وقد ساهم ذلك فى انخفاض تكاليف النقل وتطور الاتصالات والبورصات العالمية ، والتى مكنت من خلق مزايا تنافسية جديدة ، وقد زادت تلك التطورات من التفاعل الاقتصادى الكلى وبين الاقتصادات الوطنية محدثة ما نطلق عليه الاعتمادية المتبادلة بين هذه الاقتصادات " . ويصف كل من "بن حبيب

وسبيجل" *Ben Habib & Spiegel 2002* (٤٣ : ١٤٧) حالة العالم الآن وهو ينتقل من حالة التدويل لمرحلة العالمية حيث يريا" أن العولمة سير الاقتصاد العالمي وفقاً لمقتضيات السوق الحرة ، وهذه سوف تؤدى إلى تقليص بعض الأنشطة ، وازدهار أنشطة أخرى ، واشتداد المنافسة الاقتصادية بين الدول وسيواجه العمال غير المتعلمين أو أنصاف المهرة مزيداً من المنافسة من جانب الواردات عالية الجودة منخفضة التكاليف ، كما ستزداد أجور العمال المهرة ، كما أن خطوط الاقتصادات الوطنية ستتفاوت من حيث المكاسب أو الخسارة ، فالمستفيدون أولئك القادرون على الاستجابة للتغيرات التى يمر بها الاقتصاد العالمى ، أما الخاسرون فهم يحاولون التصدى لهذه التغيرات بسياسات قومية معاكسة وضعيفة أو العاجزون عن مسايرة تغيرات الاقتصاد العالمى" .. ونظراً لأن الاقتصاد المصرى جزء لا يتجزأ من اقتصادات هذا العالم المعاصر ، لذا فلقد تأثر وسيتأثر بهذه التغيرات التى تشهدها أسواق المال و العمل والإنتاج العالمية ، مما سيحمل الاقتصاد المصرى أعباء كبيرة لاكتشاف و تطوير قدراته التنافسية ، والعمل على إتباع سياسات اقتصادية ملائمة ، حيث يحتمل أن تضعف العولمة من فعالية السياسات الاقتصادية المحلية ، وذلك نظراً لزيادة درجة تأثير الأحداث الاقتصادية ذات المنشأ الخارجى ، فعلى سبيل المثال – قد يكون لسياسات تنظيم سوق العمل من أجل زيادة نسب العمالة المصرية أثر محدود نظراً لأن الاستثمارات الاقتصادية ستتوجه إلى حيث القيود الأقل فى ظل تنافس قوى بين الحكومات الوطنية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين الاستثمارات المحلية ، وهذا يتطلب توفير البيئة الاستثمارية التى تتضمن تنظيمات وقيود أقل ، كما يتطلب الأمر إعادة توجيه النظام التعليمى الجامعى كى يصنع عمالة متعلمة ماهرة تمتلك مهارات وقدرات تكنولوجية وعالية التأهيل .

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن" بدران" ٢٠٠٠ (٢٢: ١٣٢) قد أوضح نقطتان أولهما : " أنه فى ظل العولمة فإن جودة التعليم الجامعى وما يفرزه من كوادر بشرية مدربة محلياً سيمثل عنصر المنافسة على الوظائف فى الأسواق العالمية ، وعليه يتعين على منسقى ومخططى التعليم الجامعى أن يعملوا محلياً ويفكروا عالمياً للحصول على أكبر قدر من راس المال البشرى العالمى ، إذ سيعبر رأس المال البشرى الحدود للحاق بفرص الأعمال السانحة فى أى مكان بالعالم ، كما أن البراعة والكفاءة ستحل محل المواطنة، وحركة رأس المال الجماعى سوف تتبع قوى المنافسة العالمية من أجل تحقيق الكفاءة ، وأهم معيار ستضعه الشركات العابرة للحدود عندما تفكر فى بلد ما للاستثمار هو مستوى تطور البنية الاقتصادية التحتية ونوعية رأس المال البشرى فيما يتعلق بصناعات التقنية العالمية ، وكذلك رأس المال البشرى عالى التدريب قليل التكلفة . أما النقطة الثانية : فهى أن العولمة قد تخلق صراعاً بين الماديات والروحانيات ، ولنا أن نتساءل : كيف يمكن المحافظة على الأخلاقيات والقيم والعادات فى عالم يوجه دفته

اقتصاد السوق؟ ومرة أخرى نؤكد على ضرورة أن يستجيب التعليم الجامعى لذلك من خلال بناء مجتمع تعددى قائم على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان و احترام ما تعتقد به الجماعات المختلفة ، بحيث تصل العقول والأرواح إلى ما هو عالمى " . إن التنمية أكثر تعقيداً مما يعتقد الاقتصاديون فالنماذج التنموية يجب أن تأخذ فى الاعتبار القيم الدينية والبنية الثقافية للمجتمع ، وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فإن التنمية تصبح مغامرة بشرية وعليه فإن قياس قيمة التعليم ومعاييره لتلبية احتياجات المجتمع يتطلب إعادة التفكير فى الاستراتيجيات التربوية على كافة المستويات ، وكذلك خطة عمل متماسكة قائمة على الظروف الناشئة على خلق أمثلة يحتذى بها للألفية الثالثة ". وأنه إذا ما أخذنا تحديات العولمة فى الاعتبار فإن التعليم الجامعى يتطلب إعادة فورية من حيث توجيهه وصلته ونوعيته وإتاحته وتمويله ، وارتباطه بالاقتصاد عبر الانترنت وتقنية المعلومات ، وتطوير الدراسات والمشاركات مع المؤسسات الصناعية ، والتعليم مدى الحياة والتدريب . وبالمثل يشير " رضا" ٢٠٠٢ (٣١: ١٧٠-١٨٥) " أن المطلوب من التعليم حالياً هو تفتيح عقول الشباب على دور الكفاية المعرفية فى ضمان فرص العمل والدخل العالى فى مجتمع العمل المعرفى الذى بدأ العالم يتحول إليه بزخم متسارع ، وإعادة تصميم المقررات الدراسية فى ضوء ذلك ، هذا يعنى فى بعض ما يعنيه إلى حوسبة النظام التعليمى كله ، إن رجال الأعمال والمؤسسات الصناعية ، والمصرفية والتجارية والصناعية والمعلوماتية ، سيطلبون من مستخدميهم الجدد أربع كفايات أساسية هى : - القدرة على التفكير و حل المشكلات وابتكار المفاهيم ، تحويلات إبداعية فى إنتاج السلع والتصاميم ، ثروة لغوية غنية مبنية على فهم عميق للغة والأحوال الإنسانية التى تمثلها ، تدريب جيد على تكنولوجيا المعلومات" .

ثانياً : الخصخصة : يشير "هارفي فيجنباوم وآخرون" ٢٠٠٠ (٣٨ :٧) إلى "أن التوجه العالمى نحو الخصخصة يعد أمراً غير مألوف بعد مضى عقود من السيطرة الحكومية على القطاع الاقتصادى ، وتربط العديد من النظريات التى طرحت لتفسير نشوء دولة الرفاه بين توسع القطاع الحكومى وبين عوامل أخرى شديدة التأثير مثل : التمدن و التغير التكنولوجى وتهديد الأمن القومى ، والتحالف القوى بين البيروقراطيين والجماعات ذات المصالح الخاصة ، ومادامت هذه القوى الأساسية لم تفقد زخمها أو تصاب بنكسة ، فإن علاقتها بالتوسع الحكومى لا بد وأن تكون – على أقل تقدير – أكثر تعقيداً مما هى عليه الآن ، ويعرف التخصيص بأنه انتقال عمل ما كلياً أو جزئياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، بما ينطوى عليه ذلك من اعتماد متزايد على فعاليات القطاع الخاص ، وقوى السوق سعياً لتحقيق الأهداف الاجتماعية " ، ويضيف الباحث ونقلاً عن "ستيوارت هول" ***Stuart Hall*** " فكرة الخصخصة : بأنها تقوم بتغيير البنية التى كانت قائمة على علاقة التضاد ومفادها "هو" مقابل "أنا" وتضع بدلاً منها معادلة

جديدة تكون الأطراف فيها متكافئة لتصبح " هو+أنا = نحن" ثم تضع الخصخصة "نحن" الجديدة أى الشعب فى علاقة خاصة مع رأس المال ، وهى أن يكون الشعب خلف رأس المال خاضعاً لمستلزماته – كالربحية والتراكمية- ولكن فى الوقت ذاته يظل الشعب مرتبطاً برأس المال ومندمجاً معه .

ويشير "سالز" *Sales 97* (٦٨: ٣٢٠) إلى "أن تنامى حركة الخصخصة العالمية تعد القضية الأولى التى واجهت المجتمعات خلال حقبة التسعينات وستستمر خلال العقود الأولى من القرن الحادى و العشرين ، وتعزو هذه الحركة وكما يراها المراقبون لدينامية السوق العالمى إلى : نجاح دول شرق آسيا و أوروبا التى اعتمدت سياساتها الاقتصادية على المنافسة وتشجيع الصادرات ، كما أن تقنية المعلومات زادت من حدة المنافسة الاقتصادية التى تتطلب سرعة اتخاذ القرار بعيداً عن روتين العمل الحكومى ، يضاف إلى ذلك انخفاض الإيرادات العامة وزيادة عجز الميزانيات العامة فى كثير من الدول مما أفضى إلى التعجيل بانتهاج سياسة الخصخصة" . ومن المتوقع أن تؤدى عمليات الخصخصة إلى انخفاض الطلب على الأيدى العاملة قليلة التأهيل ، كما لن يكون بمقدور القطاع الحكومى استيعاب الأعداد المتدفقة من فئة الشباب الراغبة فى الدخول إلى أسواق العمل سنوياً ، وهذا يعنى بقاء عدد من القادرين على العمل دون فرصة عمل ، الأمر الذى تكون نتيجته زيادة معدلات البطالة ، كما ستواجه المجتمعات تقلص فرص التوظيف الحكومية للعمال الأقل تعليماً ، وكذلك الحاصلون على درجات تعليمية وتخصصات لا تتلاءم واحتياجات أسواق العمل التكنولوجية المتغيرة ، كما تسهم سياسات الخصخصة فى التعجيل باندثار الوظائف التى لا حاجة لها فى المستقبل وخلق وظائف جديدة . وفى نفس السياق يشير تقرير البنك الدولى *World Bank 2000* (٧٥ : ٧٦) إلى "أن تجارب عدد من الدول تشير إلى أن الخصخصة عادة ما يقترن بانخفاض فى الطلب على العمل فى الأجل القصير ، لذا فمن المتوقع أن تكافىء سياسات الخصخصة العامل الماهر والمؤهل تأهيلاً عالياً ، وكذلك العامل القادر على التكيف من خلال تغيير أو تعديل المسار المهنى" .

من هنا فالقول بأنه لا بد أن يتوافر للنظام التعليمى الجامعى المرونة الكافية كى يستجيب للتغيرات فى البيئة المحلية والدولية ، ومما يزيد من أهمية هذه الاستجابة تزايد معدلات الداخلين إلى سوق العمل فى الأعوام المقبلة ، وما لم يساعد النظام التعليمى المجتمع على الاستجابة لتحولات جانبى طلب وعرض العمالة فثمة مخاوف من نشوء عدم الاستقرار الاجتماعى كنتيجة للاستقطاب خاصة وأن العمالة منخفضة الأجر وذات المؤهلات التعليمية غير المناسبة ستكون الأقل قدرة على التكيف بوسائلها المحدودة .

ثالثاً : إعادة الهيكلة الرأسمالية : ويقترن هذا المصطلح و الذى يمثل التحدى الثالث لسوق العمل المصرى مع التحدى الثانى السابق تناوله وهو الخصخصة ، حيث يشير "فرجانى" ٩٨ (٣٧ : ٤٩) إلى

"أن إعادة الهيكلة الرأسمالية *Capitalist Resturctuning* تعنى إحداث تغييرات جذرية فى الهياكل الاقتصادية تجاه سيادة توجهات نظام السوق الحر فى النشاط الاقتصادى محلياً وعلى الصعيد الدولى ، ويعنى هذا التوجه وعلى الخصوص تنصيب رأس المال الخاص على أنه الفاعل الرئيسى ، وإعلاء الربح كالحافز الأساسى ، فى إحداث النمو الاقتصادى ، الذى يصبح صنواً للتقدم ". هذا ولا يقتصر مفهوم إعادة الهيكلة الرأسمالية على برامج "التكييف الهيكلى" التى تتم فى إطار اتفاقيات بين الحكومة وقطبى النظام المالى العالمى : صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، وأحياناً تتم إعادة الهيكلة الرأسمالية من دون اتفاق مع أى من الصندوق أو البنك ، فقد لا يكون لإحدى الحكومات حاجة للاقتراض أو لجدولة قروضها ، ما يستبعد لجوءها لإحدى المؤسستين ، ومع ذلك قد تطبق هذه الحكومة إعادة للهيكلة الأوسع مدى من أخرى مفترضة ، وقد تبدأ إعادة الهيكلة الرأسمالية كسياسات أو برامج حكومية قبل إبرام مثل هذه الاتفاقيات ، أو كتمهيد لها ، أو كنوع من إبداء حُسن السلوك طلباً لها ، وفى أحيان تؤدى هذه السياسات الحكومية إلى حتمية إبرام اتفاقيات "التكييف" وخصوصاً إذا نجم عن السياسات إغراق فى الاستدانة ، ومن ثم فإن التقيد بتوقيت توقيع اتفاق مع الصندوق أو البنك ، وبفحوى هذا الاتفاق ، يُغلب الشكل على المضمون فى دراسة إعادة الهيكلة الرأسمالية وبخاصة فى منظور تقييم آثارها ، وتتطرق" رضوان" ٢٠٠٢ (١٠ :٣٩) إلى التفرقة بين مفهومى إعادة الهيكلة الرأسمالية وبين برامج "التكييف الهيكلى " التى تتم باتفاقيات مع الصندوق والبنك ، فتوضح أن هذه البرامج تُمثل طوراً متقدماً من إعادة الهيكلة الرأسمالية تجرى فيه التغييرات الهيكلية بالاتفاق المباشر مع مؤسسات دولية وتحت إشرافها الدقيق ، وعادة يكون إبرام هذه الاتفاقات دليلاً على تفاقم الأزمة الاقتصادية فى البلدان المعنية ، وعلى درجة عالية من التأثير الخارجى فى إحداث التغييرات الاقتصادية ، وفى هذه الحالة يكون مصطلح " التكييف " مناسباً بمعنى التكيف أو التواؤم مع متطلبات المراكز القوية للنظام الاقتصادى العالمى ، وعن طريق التدخل المباشر للصندوق والبنك . وعادة تُقسم برامج التكييف إلى مرحلتين : أحدهما "للتثبيت" *Stabilization* النقدى وتجرى فى الأجل القصير نسبياً ويقوم عليها صندوق النقد الدولى ، والثانية "للتكييف الهيكلى" فى الأجلين المتوسط والطويل ويتولاه البنك الدولى ، وتنسق المؤسستان فيما بينهما البرنامج الكلى وبخاصة فيما يتعلق بالانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية . هذا وتتضمن عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية وبرامج التكييف الهيكلى عموماً إجراءات تتوخى سيادة السوق الحر هى : ١- خلق بيئة نقدية متوائمة مع الاقتصاد الدولى ومستقرة من خلال السعى للقضاء على العجز فى موازنة الدولة والحد من التضخم وتحرير سعر الصرف . ٢- تقليل تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى وتوفير حوافز تصل إلى حد التدليل لقطاع الأعمال الخاص المحلى والأجنبى ومنح التسهيلات الائتمانية والضرائبية . ٣- تكسير أي قيود

مؤسسية أو قانونية مفروضة على الأسعار المحلية و العالمية ، وتتضمن الوسائل المتخذة لتحقيق ذلك على النطاق المحلى إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات بما فى ذلك امتناع الدولة عن تقديم بعض الخدمات ، واسترداد جزء من تكلفة الخدمات التى تقدمها من المستفيدين بها "*Cost Recovery*" . ومن الأهمية بمكان توضيح أن برامج "التكييف الهيكلى" تستثنى من إطلاق الأسعار فى المراحل الأولى ، بدعوى كبح جماح التضخم "سعر العمل أى الأجر " وهو من أهم الأسعار خاصة من المنظورالاجتماعى، بل غالباً ما تتضمن تثبته ، حتى اسمياً ، الأمر الذى يعنى تدهور قيمته الحقيقية فعلياً .٤- تشجيع الاندماج فى الاقتصاد العالمى من خلال حرية التجارة الدولية ، إذ يتمحور هدف إعادة الهيكلة الرأسمالية على الصعيد الدولى حول إزالة أى عوائق أمام الاستيراد من الخارج ، وحفز التصدير باعتباره السبيل الأساسى للنمو .

هذا ويترتب على إعادة الهيكلة الرأسمالية فى السياق المجتمعى السائد فى غالبية البلاد النامية – ومنها مصر – نتائج اجتماعية عميقة وفورية ، وتكفى الإشارة السريعة أولاً إلى أن إعلاء دور رأس المال فى النشاط الاقتصادى يستتبع تلقائياً مُحاباته على حساب العمل ، وتوكيد سيطرة الأول على الأخير، وغنى عن البيان أن مالكى رأس المال فى مجتمع فقير قلة ، وأن الكسب من العمل يمثل مصدر الدخل الأهم للسواد الاعظم من الناس ، مما يعنى خاصة فى ظروف الأمة الاقتصادية ، استشراء البطالة السافرة و الغلاء والفقر وتفاقم سوء توزيع الدخل والثروة ، ولكن تبعات التغيير تمتد إلى نسيج المجتمع بكامله ، بما فى ذلك نسق الحوافز المجتمعى الذى ينمو لتكريس الفردية واقتناء المال . هذا ومن المتوقع أن يترتب على إعادة الهيكلة الرأسمالية وكما أوضح "ناس" ٢٠٠٠ (٨ : ١٦) "أن يتدهورالتعليم نتيجة لتخفيض الإنفاق الحكومى ، مما ينطوى عليه تقليص النفقات على الخدمات العامة بوجه عام ، ولسياسة " استعادة التكلفة " التى تنص على تقاضى الحكومة رسوماً مقابل الخدمات التى تستمر فى تقديمها بوجه خاص ، وإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع تكلفة التعليم المباشرة نتيجة للغلاء العام وانتشار الدروس الخصوصية وغيرها ، ونظراً لتوافر فرص عمل مجزية للأطفال ، يتضح أن الفقراء سيعانون حرماناً أشد من التعليم ، ويتوقع أن تعانى الإناث و الفقراء الحرمان الأشد بفعل عوامل اجتماعية تقلل من أهمية تعليمهن" ، هذا ومن المتوقع أيضاً أن تزداد البطالة لثلاثة أسباب الأول : حزمة من السياسات الانكماشية وتضم رفع معدلات الفائدة ووضع سقوف ائتمانية لقطاع الأعمال . والثانى التقليل من التوظيف الجديد فى الحكومة والقطاع العام تمشياً مع سياسة خفض النفقات الحكومية وتقليل تدخل الحكومة فى سوق العمل ، الذى يترتب عليه سحب ضمان العمل الذى كانت تقدمه الحكومة . والثالث هو تحويل العديد من مشروعات قطاع الأعمال إلى الملكية الخاصة مما يؤدى إلى التخلص من العمالة الزائدة التى تتحملها وحدات القطاع

العام فى سنوات تدخل الدولة ، بهدف ترشيد التكلفة وزيادة الربحية " ، وهنا يجب على مؤسسات التعليم الجامعى أن تبحث لنفسها عن مصادر أخرى تسهم فى عملية تمويلها ، وكرد فعل منطقى لتقليص النفقات عليها فى ظل زيادة الطلب الاجتماعى عليها ، ومن أمثلة تلك المصادر التوسع فى إنشاء الوحدات ذات الطابع الخاص ، اعتبار المؤسسات الجامعية بيوت خبرة للمجتمع ، وأن يساهم أساتذتها فى تقديم البحوث التطبيقية ودراسات الجدوى للشركات و المؤسسات الإنتاجية وهكذا .

رابعاً : التطورات الصناعية وتكنولوجيا المعلومات : يشير "ثرو" ***Thurow 97*** (٧٢ : ٣٦٣) إلى أن الاقتصاديين يصفون العصر الحالى بأنه عصر القوة العقلية ، ففى السابق كانت الدولة الغنية تستمر فى الغنى ، حيث أن ارتفاع الدخل يعنى ارتفاع الإدخار ، ومن ثم ارتفاع مستويات الاستثمار والذى يعنى التعامل مع المعدات وآلالات أكثر مما يزيد الإنتاجية، وبالتالى تزداد الأجور ، ويتوقع المسئولون عن التجارة والصناعة فى العالم أن تكون الصناعات الأقوى نمواً فى العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين هى: الالكترونيات الدقيقة و الليزر و التقنية البيولوجية والاتصالات والتقنيات العلمية ذات الدقة العالية و (الروبوت) والحاسبات الآلية وبرامجها ، وهذه الصناعات يمكن أن تستوطن فى أى مكان فى العالم ، فتستقر حيث يوجد أصحاب المهارات اللازمة لإنجازها وتطويرها ، وحيث يمكن تنظيم وإنتاج العقول البشرية للحصول عليها ، وستفضى هذه التطورات إلى انخفاض الطلب على أصحاب مهارات معينة (التخصصات النظرية) فى حين ستعلى من شأن أصحاب مهارات خاصة (التخصصات العلمية أو التطبيقية) ، ففى عالم صناعات القوة العقلية لن تكون الأفضلية لمن يمتلك الموارد الطبيعية أو رأس المال ، بل ستكون لمن يمتلك قاعدة مهارات ومعارف تسمح بتخفيض تكاليف العمليات الإنتاجية لأدنى مستوى ممكن مع أعلى جودة ممكنة .

وفى نفس السياق يشير " رضا" ٢٠٠٢ (٣١ : ١٧٩) إلى "أن كل الاستقراءات المستقبلية تدل على أن التغيير الأعظم الذى ستشهده البشرية فى القرن الجديد سيكون فى مجال التقنية وتكنولوجيا المعلومات ، هذه التحولات ستلغى الحدود الثقافية والاقتصادية بين أمم الأرض وسوف تؤثر عميقاً فى حياتها وبخاصة فى حياة شبابها ، وفى الوقت نفسه فإنها ستضعف سلطة الحكومات على شعوبها وبخاصة دول العالم الثالث ، وذلك لأنها ستكسر احتكار المعلومات والحقائق الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وستزيد من سرعة تنوير الجماهيروسوف يتزامن كل هذا مع طموح هذه الشعوب إلى نظم سياسية أرقى ، وإلى نظم اقتصادية أكثر تطوراً و أغنى إنتاجاً ،أكثر عدلاً ، وتراتيب ثقافية أكثر إثارة للوعى ، وهذه تحديات تاريخية جديدة ، والتحديات التاريخية ليست أخطاراً ، وإنما إنذارات مبكرة باحتمال وقوع الأخطار التى لا يمكن تفاديها بالقمع ، أو بالقسر أو بالإهمال ، أو بإقفال العقول" .

وفيما يتعلق بتأثير التطورات الصناعية والتكنولوجية على أوضاع العمالة فلقد أوضح" كيربى" *Kirby 98* (٥٦ :١٧٥) "أن التطور الاقتصادى سيؤدى إلى إحلال الكوادر البشرية التى يعتمد عملها على الإنتاج العقلى والتقنيات كثيفة المعرفة أو ما يسمى بعمال المعرفة ***Knowledge Workers*** محل العمالة قليلة المعرفة ، مما يقلل من العائد على مستويات التعليم الدنيا .. ، يضاف إلى ذلك أن التطور الاقتصادى سيؤدى إلى زيادة أهمية المستويات العليا من التعليم ، من منطلق تكاملها بشكل أفضل مع التقنية والتنظيمات التى يجلبها التطور الاقتصادى ، وهذه النتيجة تفسر لماذا يؤدى انتشار التعليم إلى إغراق الميزانية الحكومية بأعباء أكبر للإنفاق على التعليم بجميع مراحله ؟ حيث يتزايد الإنفاق الحكومى على التعليم الجامعى ، نظراً لزايدة الطلب عليه كهدف فى حد ذاته ، كما يتزايد الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى باعتباره وسيلة للانتقال إلى المستويات العليا من التعليم .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن هذه التطورات تحتم وجود الإنسان المتعدد المهارات والقادر على التعلم المستمر والقابل لإعادة التدريب والتأهيل عدة مرات خلال حياته العملية ، فالعمالة الأحسن تعليماً تستطيع التعامل بكفاءة أفضل مع البيئة ذات التغير السريع ، وتعمل هذه العمالة فى الصناعات التقنية الجديدة ، ومن ثم تحصل على دخل أعلى من تلك التى تعمل فى الصناعات التقليدية ، هذا ولا يعد المستوى التعليمى هاماً فقط للتكيف مع أسواق العمل التكنولوجية المتغيرة ، بل المهم أيضاً المحتوى داخل هذا التعليم ، ومما هو جدير بالذكر أيضاً أن هذه التطورات سوف تحمل معها أثرين متضادين ، الأول : تخفيض المهارات المطلوبة لكثير من الوظائف التى كانت تحتاج مهارات أعلى ، والأخر زيادة الطلب على العمالة المؤهلة تأهيلاً عالياً فى وظائف تتطلب مهارات عالية . فالتقدم التقنى أفضى إلى انخفاض الطلب على العمالة ذات القوة الجسمانية والمهارات الحرفية ، وزيادة الطلب على العمالة الأحسن تعليماً مما يولد معه زيادة نسبية فى أجور العمالة المتعلمة ، وبالمثل تحمل هذه التغيرات انعكاسين هامين للنظام التعليمى الأول : أن النظام التعليمى يجب أن يصمم ليقابل حاجة الاقتصاد المتزايدة لعمال أكثر قدرة على التكيف والقادرين على الحصول على مهارات جديدة ، وهذه الحاجة تزيد من أهمية التأهيل الأساسى الذى يحصل عليه الأفراد فى مرحلة التعليم العام ، أما الثانى : فهو أن يدعم النظام التعليمى الجامعى التوسع المتزايد فى الرصيد المعرفى والتكنولوجى من خلال تخريج مخرجات ذات قابلية للتعليم المستمر والتدريب التحويلى

خامساً : ضرورة البحث عن أطر جديدة لزيادة الترابط بين المؤسسات التنفيذية والاقتصادية والإنتاجية ومؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى :

يشير "عاشور وآخرون" ٢٠٠٥ (٣ : ٥) إلى " أنه من أهم التحديات التى ستفرض على الجامعات ومؤسسات إنتاج المعرفة فى المجتمع فى المرحلة القادمة ضرورة تبنى أنماط جديدة من العلاقات والآليات المؤسسية لتعجيل دورة تحويل الأفكار والإنتاج المعرفى إلى تطبيقات تسهم فى خلق وزيادة القيمة ، وزيادة الترابط بين مؤسسات إنتاج المعرفة ومؤسسات التطبيق ، فهناك أطر مؤسسية عديدة تم استحداثها فى العقدين الآخرين مثل : الحدائق العلمية و التكنولوجية ***Science and Technology Parks*** ، وجامعات الشركات ***Coporate Universities*** والشبكات العلمية التطبيقية التى تضم الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات ، والمشروعات و العقود البحثية التطويرية المشتركة وغيرها . وينتظر أن تتوسع وتتزايد وتتنوع هذه الأطر ، وأن تستحدث أنماط وأنواع جديدة تناسب التغير فى الهياكل المؤسسية للشركات والمؤسسات متعددة وعابرة القوميات ، وتناسب أطر وأنماط الشركات والشبكات الافتراضية ***Virtual Corporations*** ، ويتطلب هذا من الجامعات ومؤسسات إنتاج المعرفة أن تتسلح بمرونة مؤسسية عالية ، وأن تتمكن من التحول من نظام وهيكل البيروقراطيات الأكاديمية التقليدى إلى نظام مرن يمكن الجامعة من الحركة السريعة و المبادأة والمبادرة المؤسسية والدخول فى شراكات مؤسسية مع كيانات افتراضية ***Virtual*** والتعامل مع مؤسسات القطاع الخاص بروح وثقافة المبادأة التى تعمل بها هذه الأنماط المؤسسية البازغة ، ويتطلب هذا أن تتمكن الجامعات من إقامة أنماط جديدة من العلاقات ، واستحداث أنواع جديدة من المؤسسات التى تقع فى دائرة وسط بين المنظمات غير الربحية ، وبين المنظمات الربحية ، وبين المنظمات الأكاديمية التقليدية ذات الهياكل البيروقراطية وفق هذه الخلفية سيكون على الجامعات الحكومية أن تعيد النظر فى الاطر المؤسسية التى تعمل بمقتضاها ، وأن تحاول اكتساب مرونة الحركة والمبادأة ، وأن تكون شراكات مع المؤسسات التطبيقية والتنفيذية ذات الاطر والأنماط الجديدة ، وسيكون عليها أن تستفيد من هذه الشراكات ، فى تنمية قدرتها على التأثير على المؤسسات والقطاعات التنفيذية ، وعلى المبادأة والتكيف المرن ، وعلى كسب مزيد من الخبرة والمعرفة التطبيقية ، وعلى تنمية مواردها من مصادر غير تقليدية ، وزيادة جدوى مخرجاتها التعليمية والبحثية والمهنية ، ويتطلب هذا إعادة هيكلة شاملة للهياكل و الأطر التى تعمل بها الجامعات الحكومية ، مثلما تشير تجارب الدول التى تعتمد نظم التخطيط المركزى .

سادساً : التوجه بالجودة و المردود التنموى الاجتماعى والعمل فى ظل قوى تنافسية ٢٠٠٦ (٦ :١٣)، ففى خلال عقدين من الزمان من الآن ستتحول حتماً وعالمياً حالات المؤسسة المعرفية الجامعية ، أو البحثية التابعة للدولة ، التى لا تساءل عن جودة أو جدوى أو مردود مخرجاتها ، أو التى تعمل فى ظل اوضاع أو أطر احتكارية صرفة إلى مؤسسات تعمل بقوى تنافسية موجهة بالأداء ، وبسياسات تستجيب

لاحتياجات الاطراف المعنية ***Stake holders*** بالأداء الجامعى ، وثمة تيار متزايد فى بلاد العالم يستهدف زيادة دور المجتمع وآليات قوى الطلب و الأسواق فى توجيه برامج ومخرجات تلك المؤسسات ، وثمة زيادة متسارعة فى مصر فى أعداد وأنماط ومراكز ومؤسسات التعليم العالى ومراكز البحث والمعرفة التطبيقية غير الحكومية ، وثمة زيادة فى عدد الجامعات الخاصة ، الأمر الذى مفاده زيادة فى زخم المنافسة فى ساحة المؤسسات التى تشكل جانب العرض فى التعليم العالى وفى البحث التطبيقى (فى المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية) . والجديد الذى بدأت إرهاصاته تظهر هو الحاجة إلى إخضاع جودة المخرجات التعليمية التى تقدمها المؤسسات الخاصة للضوابط والرقابة والفحص والمساءلة، هذا ولن تقتصر الرقابة والمساءلة عن الجودة على مخرجات المؤسسات الخاصة ، بل لا بد أن تشمل المؤسسات الجامعية الحكومية ، ويمثل إنشاء هيئة عامة لجودة التعليم فى مصر أولى خطوات هذا التيار والذى ينتظر أن يتسع ، لتصبح معه رقابة الجودة فى كل عناصر منظومة التعليم ليست شأناً داخلياً ، وإنما هما مجتمعياً عاماً يتم بمقتضاه إخضاع نظم الجامعات لمعايير ومحكات ومرجعيات عالمية ، وسيكون على كل مؤسسة تدعمها الدولة فى مجال التعليم العالى أن تبرر وجودها وتثبت جدوى ومردود ما تقدمه من برامج تعليمية أو مخرجات بحثية ، وأن تواجه المنافسة المتزايدة من الجامعات والمراكز الخاصة .

سابعاً : التحول فى نظم التعليم الجامعى والعالى :

فمن المسلم به أن الحصيلة المعرفية لمختلف العلوم والفنون وعلى مستوى العالم تتسارع وتتزايد عام بعد عام ، وينتظر أن تتزايد بدرجة أكبر حجم و مضامين هذه الحصيلة ويختصر زمن مضاعفتها ، ولن يمكن للمناهج التعليمية الجامعية بأوضاعها الحالية (الكتب و نظم النشر العلمى التقليدية) فى مصر أن تلاحق التطور الحادث فى الحصيلة المعرفية وجودتها ووسائل بثها وإتاحتها ، وسيتطلب تطويرها آليات للضبط و الرقابة تتيح الإبداع و المبادأة ، فالإطر المركزية البيروقراطية التى تكتفى بالرقابة الشكلية على المناهج سيفرض عليها أن تنحسر لعدم جدواها ، وسيتم استبدالها بآليات توطين الرقابة وترسيخها وتقوية أطرافها المباشرين ، وتقوى آليات تحكيم الإنتاج العلمى وضبط جودته ، وتجعل الجودة ثقافة سيادية داخل المجتمع العلمى ، وتدعم وتقوى محفزات الإجادة و الإتقان الأكاديمى ، وتضبط العوامل الحرجة المؤثرة على الجودة التعليمية مثل المراجع والمصادر المعرفية ، وأساليب التدريس ، والبنية التحتية للمعامل والورش ، والاجهزة والتقنيات العلمية ، وعضو هيئة التدريس والطالب ، وأساليب التقويم والامتحانات ، سيتم التوسع فى أنظمة التعليم التى تعتمد على الوسائل و الوسائط الالكترونية ، وعلى البرامج التى تسمح بالتفاعل المباشر وبالتكيف مع نمط ومعدل التعلم والتحصيل الذى يحققه المتعلم،

وتمثل النظم و الوسائط الالكترونية فى التعليم مجالاً ينتظر أن يمثل اتجاهاً سيادياً يتسع استخدامه بقوة فى كل التخصصات خلال العقد القادم ، وبالتالى لن تكون لجامعات الأعداد الكبيرة إلا أن تكيف وتطور نفسها وتقنياتها وأساليبها أخذاً واعتماداً على هذه الوسائط ومن الآن .

ثامناً : منظومة الإدارة والقيادات الجامعية :

فثمة تحولات هائلة فى نظم الإدارة والقيادة الجامعية تجتاح دول العالم المتقدم ، ومن هذه النظم التخطيط والإدارة الاستراتيجية ، وتقييم الأداء والنواتج ، والجدوى المؤسسية ، والموازنة بالأداء والمشروعات ، وحوسبة النظام التعليمى ، والنظم الإدارية والمالية ، ونظم التكاليف للخدمات والمخرجات المؤسسية ، والتوجه باحتياجات المجتمع والسوق والعملاء والمشاركة الديمقراطية للأطراف الداخلية والخارجية واللامركزية ، وثمة تقاليد مستقرة فى الجامعات العالمية فى إدارة المواقع القيادية استقطاباً واختياراً وتوظيفاً ورقابة ومساءلة ، وهناك كما أوضح "عاشور" ٢٠٠٥ (٣: ٧) " تقاليد راسخة فى مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى اختيار القيادات الجامعية ، فهناك نظم للجان الاستقطاب والبحث ***Search Committees*** لشغل المواقع القيادية بدءاً من رؤساء الأقسام والعمداء إلى قيادات الجامعة (الرئيس والنواب) ، وتسعى هذه النظم إلى توفير ضمانات موضوعية وإلى التأكيد على معايير الجدارة والمقدرة الإدارية والقيادية التى يتطلبها كل موقع قيادى ، مع توفير آليات ومعايير المساءلة والمحاسبية الموضوعية والتحفيز بالأداء ، ولأن هذه الجامعات تجاوزت فى اهتمامها بالنسبة للقيادات العليا الشأن الداخلى للجامعة ، فهى تتوقع من تلك القيادات أن تفرد جزءاً من اهتمامها وطاقتها للشأن الخارجى للجامعة ، وروابطها مع الدوائر العالمية والإقليمية ، ومجتمع الأعمال ، والمجتمع المحلى بما فى ذلك دورها فى تنمية الموارد ***Fund Raising*** ، وهذه تقاليد راسخة فى الجامعات الأمريكية والأوروبية ، لكن أعداد متزايدة من الجامعات العالمية بدأت تأخذ بهذه الأنظمة و الاتجاهات ، وينتظر لزخم تلك التحولات أن يزداد باتجاه المزيد من التطوير لمنظومة العمل الإدارى والمالى فى الجامعات ، ومنظومة القيادات الجامعية خلال العقدين القادمين ، ويرجع هذا إلى الإدراك المتزايد بان النظم التقليدية فى الإدارة الجامعية ومواقع الإدارة لن تلبى حاجة الجامعات إلى تفعيل أدائها والإسهام القوى فى التنمية المعرفية فى ظل تصاعد التوقعات والتطلعات إلى دور أكبر ، فهذه النظم تعتبر فى أفضل حالاتها مقيدة ومعطلة لتفعيل أدائها ودورها " .

وهكذا يبدو واضحاً وجلياً أن ثمة تحديات عديدة تفرض على التعليم الجامعى بعامة والادارة الجامعية بخاصة ضرورة الاستجابة لهذه التغيرات والتكيف معها وتطوير نظام التعليم الجامعى وإدارته بشكل يضمن له القدرة على الارتقاء بمخرجاته اجتماعياً واقتصادياً ولكن السؤال هنا : ما هو الواقع

الحالى للتعليم الجامعى المصرى ومدى قدرته على تحقيق الحراك الاجتماعى والاقتصادى لخريجيه ؟ ، ولعل هذا ما تسعى الدراسة إلى التعرف عليه من خلال الدراسات السابقة والدراسة الميدانية .

الدراسات السابقة

أولاً : الدراسات العربية :

- دراسة "على عبد ربه" ١٩٩٦(٢٣ :٣٧) : حاولت الدراسة التعرف على كيفية إسهام التعليم فى تحقيق دخل لكل من الفرد والمجتمع ، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة عدد سنوات التعليم ونوعيته لا بد وأن تفضى إلى احتلال الفرد وظيفة تحقق له دخلاً مناسباً مع هذه السنوات ، كما أن إطالة فترة التمدرس لأفراد المجتمع وبحسباته أحد التوجهات التعليمية فى الدول المتقدمة من وجهة نظر التكاليف والعائد تؤدى إلى زيادة العائد المجتمعى ، وعلى اعتبار أن الاستثمار البشرى يعتبر من أفضل أنواع الاستثمارات ذات العائد طويل المدى .

- دراسة "محمد جرادات" ٩٨ (٣٢ : ٢٠١-٢١١) : استهدفت الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة بين التعليم الجامعى بمستوى الماجستير والدكتوراه وعملية الحراك الاجتماعى ، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فى بعض الجامعات الأردنية ، وأظهرت الدراسة أن للتعليم دوراً كبيراً فى عملية الحراك الاجتماعى الصاعد للأفراد ، وأن المراكز الاجتماعية للأفراد الحاصلين على درجة الدكتوراه أعلى منها لدى الحاصلين على درجة الماجستير أو البكالوريوس ، وأظهرت كذلك أن انتقال الأفراد إلى مراكز اقتصادية أعلى ليست بنفس مستوى انتقالهم إلى المراكز الاجتماعية ، ويرجع ذلك إلى أن الاجور التى يحصل عليها أصحاب المؤهلات الجامعية أقل من المستوى المطلوب .

- دراسة "محسن حسين" ١٩٩٨ (٣٣ : ٣٢٧) : هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء عينة من طلاب الجامعة حول تدرج الصيت الجامعى لبعض الوظائف العامة ، وأسفرت الدراسة عن وضع ترتيب لـ ١١٥ وظيفة وفقاً لصيتهم الاجتماعى فى المجتمع السعودى ، حيث كان أعلى صيت اجتماعى من نصيب وظيفة وزير ، و أدنى صيت لوظيفة (مراسل أو ساع) ، وأوضحت الدراسة أن التعليم كان من أبرز العوامل المؤثرة فى وضع هذا الترتيب للوظائف ، ومن ثم كان للمستوى التعليمى الدور الأكبر فى تنقل الأفراد وحراكهم داخل السلم التوظيفى المجتمعى ، الأمر الذى له مردود اقتصادى كبير على أصحاب المستويات التعليمية العليا .

- دراسة "منذر الشرع" ٢٠٠٠ (٣٦ : ١١١-١٢٧) : حاولت الدراسة التعرف على وسائل الاستثمار فى رأس المال البشرى من خلال مدخل التكاليف والأرباح ، وأوضح الباحث أن الاستثمار يعنى تأجيل الاستهلاك النهائى من أجل تحقيق عائد فى المستقبل ، أما ما يحفز نحو تراكم رأس المال البشرى فهو

احتمال تحقيق دخل أعلى ، هذا هو العائد المالى الذى يبرر الاستثمار فى رأس المال البشرى سواء من قبل الأفراد أو أصحاب العمل أو المجتمع عموماً . وأن استثمار الإنسان فى نفسه هو محصلة قرارات سليمة ومتفاعلة ،ويتضمن الاستثمار فى رأس المال البشرى التعليم النظامى والتدريب أثناء العمل . وأوضحت الدراسة أن الدخل يرتبط ارتباطاً طردياً بالتعليم ، فالدخل يزيد مع زيادة العمر ، وهما لا يتقاطعان ، الأمر الذى يؤدى إلى جعل الفرد يتحرك اجتماعياً واقتصادياً إلى مستويات أعلى ، وأوضح الباحث أن الأفراد يستثمرون فى رأس المال الخاص بهم ، وبهذا فإنهم يناون بأنفسهم عن الاستهلاك الحالى ، ويستثمرون مبلغاً من المال متطلعين إلى العوائد المستقبلية فى شكل دخل متزايد ، وإمكانات وظيفية أفضل ، ومنزلة اجتماعية أكبر وغيرها من المكاسب ، ويفترض أن يتبع المرء القوانين اللازمة لاتخاذ قرارات عقلانية عند التفكير فى البدائل الاستثمارية ، وأخيراً أوضح الباحث أنه إذا نظرنا إلى الاستثمارات التربوية من منطلق التكلفة الخاصة و العوائد فحسب فإننا نتجاهل العوائد الاجتماعية لمثل هذا الاستثمار ، وخرجت الدراسة بأن الطلاب الفقراء عادة يتم التحيز ضدهم فى القروض الخاصة بتمويل تعليمهم ، وهو أمر يزيد من حدة توزيع الدخل غير العادل .

- دراسة "روجر بنجامين" ٢٠٠٠ (١٥ : ٣٧١ – ٣٨٨) : حاولت الدراسة التعرف على أهم التوجهات فى التعليم – مستواه ونوعيته – وأوضحت الدراسة أن الأفراد الذين حصلوا على تعليم جامعى تمكنوا من مسايرة التضخم ، أما الأفراد الحاصلون على شىء من التعليم بالكليات المهنية المتوسطة فقد تراجع دخلهم الحقيقى كما فقد الأفراد الذين حصلوا على دبلومات متوسطة جزءاً كبيراً من دخولهم الحقيقية ، وخلصت الدراسة بأن اقتران التغيرات التقنية المتسارعة مع المنافسة العالمية سوف يشجع أكثر فأكثر على اكتساب المهارات والقدرات التى يزود بها التعليم الجامعى خريجيه ، وأن الشركات سوف تستطيع الاستمرار فى نقل عملياتها الإنتاجية خارج حدود دولها بهدف الاستفادة من الاجور المنخفضة ، وسوف يفرض ذلك ضغوطاً متزايدة على الأفراد و الدول للحصول على تعليم جامعى متميز .

- دراسة "هيام نجيب الشريدة" ٢٠٠١(٣٩ :٣٣٣-٣٥٩) : هدفت الدراسة إلى التعرف على نوعية الخريجين ومدى مواءمة تخصصاتهم فى التعليم العالى لأنماط العمالة اللازمة للمنطقة محل الدراسة وخلصت الدراسة إلى أن هناك خللاً فى العلاقات بين الاحتياجات للقوى العاملة للعمليات التنموية وبين المعروض من هذه القوى العاملة ، وأوضحت الدراسة أن ثمة علاقة بين بعض المتغيرات التى تحملها العينة مثل الجنس ، والمؤهل والخبرة والاحتياجات التنموية للقوى العاملة ، وأن هناك زيادة كبيرة فى إعداد الخريجين عن فرص العمل المتاحة من جهة و تدنى مستويات مهاراتهم ومعارفهم عن متطلبات

سوق العمل من جهة أخرى ، الأمر الذى يجعلهم لا يرفضون القيام بأعمال هامشية فى المجتمع لا تتماشى مع تخصصاتهم أو مؤهلاتهم .

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

- دراسة "سيويل وهوللر" *Sewell and Haller 89* (٦٩ : ١٢٠٤) : هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة التأثيرية بين الاهداف التعليمية والمهنية ، وبين مستويات الطموح التعليمى والمهنى للأبناء ، وأظهرت نتائج الدراسة أن التعليم يعد من أبرز العوامل التى تساعد على حراك الأفراد مهنياً واجتماعياً ، وذلك لارتباط المستوى التعليمى للفرد بدخله من ناحية ، ونظرة المجتمع إليه من ناحية أخرى، كما أن المستوى التعليمى للآباء يعد أحد المؤشرات للتنبؤ بالمكانة المهنية للأبناء .

- دراسة "براون" *Brown 90* (٤٦ : ٢٩٣٧) استهدفت الدراسة توضيح العلاقة بين التطلعات والتوقعات الوظيفية والتعليمية من جهة ، والالتحاق بالتعليم العالى من جهة أخرى لفئة من العاملين ذوى المستويات الاجتماعية و الاقتصادية المنخفضة ، ونهضت الدراسة على عينة قوامها (٤٠٠) فرداً منهم (٢١٦) فرداً من الملتحقين بالتعليم العالى ، (١٨٤) من غير الملتحقين ، وخلصت الدراسة إلى أن ثمة علاقة وثيقة بين التطلعات الوظيفية وبين الالتحاق بالتعليم العالى ، وأن هذه التطلعات الوظيفية والتعليمية تلعب دوراً كبيراً فى عملية الحراك الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع الأمريكى سيما بين الأفراد من ذوى المستويات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة .

- دراسة "موريان" *Morian 91* (٦٠ : ٢٥٦٨) حاولت الدراسة الكشف عن العوامل المفضية إلى الحراك الاجتماعى فى المجتمع الأمريكى ، ونهضت الدراسة على عينة من ثلاث مجموعات : مجموعة من الذكور الذين يشغلون وظائف تخصصية عليا ، وينتمون إلى أسر اتسمت وظيفة الأب بأنها من الوظائف العليا ، ومجموعة أخرى يشغلون وظائف تخصصية عليا وينتمون إلى أسر تميزت وظيفة الأب بأنها من الوظائف الدنيا ، ومجموعة ثالثة يشغلون وظائف دنيا ووظيفة الأب كذلك من الوظائف الدنيا ومن خلال عقد المقارنات بين عينات الدراسة توصلت إلى عدد من النتائج كان أبرزها أن عدد سنوات الدراسة و المؤهلات التعليمية والترتيب الطبقى للأسر ، والنجاح فى العمل وبنفس الترتيب تكون درجة أهميتها وتأثيرها فى عملية الحراك الاجتماعى لأفراد العينة .

- دراسة "إكلاند" *Eckland 95* (٥٠ :٦٣٥) حاولت الدراسة التعرف على العلاقة بين القدرة الأكاديمية والتعليم العالى وبين الحراك الاجتماعى لدى العاملين بولاية إلينوى الأمريكية ، وأظهرت النتائج أن المؤهل الدراسى يلعب دوراً هاماً فى العلاقة بين القدرة الأكاديمية والإنجاز الوظيفى ، وأن

إنجاز الخريجين المؤهلين أكاديميا لا يتأثر بالأصل الطبقى الذى نشأ فيه الخريج ، وأن التعليم العالى يمثل المحرك الرئيسى للأفراد للحصول على حراك اجتماعى واقتصادى .

- دراسة "نتالى" ***Natalie 96*** (٦٢ : ١٤٩١) استهدفت الدراسة التعرف على تأثير العوامل الديموغرافية للأفراد (المستوى التعليمى ، عدد سنوات الخبرة ، وطبيعة العمل) على كل من الحراك الوظيفى داخل الجيل ، والمكانة المكتسبة بالنسبة للسيدات العاملات ، خرجت الدراسة بأن ثمة علاقة وثيقة بين المستوى التعليمى ، وعدد سنوات العمل (الخبرة) وكل من الحراك الاجتماعى والاقتصادى الصاعد والمكانة المكتسبة ، وأظهرت الدراسة أن انتقال السيدات إلى العمل الوظيفى الذى اعتاد أن يشغله الرجال قد أفضى إلى زيادة فرصة حراكهن الوظيفى الصاعد وبشكل ملحوظ مقارنة بزميلاتهن اللاتى فضلن البقاء فى الوظائف المقصورة على السيدات العاملات .

- دراسة "كينيث" ***Kenneth 2000*** (٥٤ : ٨٠٨) : وحاولت الدراسة التعرف على تأثير حصول بعض الأفراد على درجة الدبلوم فى التعليم العام على مستوى حراكهم الوظيفى والاقتصادى ، وأظهرت الدراسة أن حصول الفرد على هذا الدبلوم يصاحبه الشعور بالتقدير والاعتزاز بالنفس لدى ٧٠% من إجمالى عينة الدراسة ، وأوضحت نسبة ٨٥% من أفراد العينة أن الحصول على هذا الدبلوم قد امتد أثره إلى الأسرة إذ بعث فيهم الشعور بالفخر والإعتزاز الذى تحقق لأحد أبنائها ، كما أن هذا الدبلوم قد أدى إلى تحسين فرص العمل ، ومن ثم انخفضت نسبة البطالة بين الحاصلين عليه من ١٨% إلى ١٠% ، الأمر الذى أدى إلى زيادة فرص الحصول على وظيفة والحصول على فرص الحراك الاجتماعى للأفراد .

- دراسة "ترزسنسكى وراندولف" ***Trzcinski and Randolph 2001*** (٧٣ : ٦٤) : حاولت الدراسة التعرف على الاستثمار فى رأس المال البشرى وعلاقته بالحراك الاجتماعى للأفراد ، ومدى تأثير هذا الحراك فى الدخل ، وكذا التعرف على بعض العوامل المؤثرة فى ظاهرة الحراك مثل التدريب التعليمى والهجرة وفرص العمل فى السوق الماليزى ، وأظهرت النتائج أن الأفراد من أصحاب المستويات التعليمية العليا يميلون لشغل مراكز ذات دخول عالية مقارنة بمن هم أقل تعليما ، وأن الأفراد الأكثر تدريبا كانوا أقل ميلا للاشتغال بالوظائف ذات الأجور المتدنية مقارنة أيضا بمن هم أقل تدريبا ، وظهر أن الانتقال من العمل فى قطاع تقليدى يشغله عدد كبير من الأفراد إلى العمل بقطاع متقدم يتطلب تدريبا على مهارات معينة ، ومن ثم يستلزم الحصول على مستوى معين من التعليم يؤدى بالضرورة إلى حراك اجتماعى واقتصادى سريع .

- دراسة "هيلجارد ولافين" ***Hyllegard and Lavin 2002*** (٥٢ : ٢٠٠١) : حاولت الدراسة التعرف على العلاقة بين الحصول على شهادة التعليم العالى والعمل المطلوب ، وذلك من خلال دراسة

سياسة القبول المفتوحة ، والفوارق الطبقية العرقية والجنسية وعلاقتها بنوع العمل ، وظهر أن القبول فى التعليم المفتوح قد زاد من إقبال الأفراد على الوظائف التى تحتاج إلى القيام بعمل شاق ذهنياً ، وأن أسواق العمل تفضل أصحاب البشرة البيضاء عن أصحاب البشرة السوداء ، ومن ثم كانت فرص حراكهم الاجتماعى والاقتصادى أعلى . وأن الفرص المتاحة أمام الإناث للوصول إلى وظائف جيدة محدودة مقارنة بالرجال .

- دراسة ميرفى وويلش Murphy & Welch 2002 (٦١ : ١٢١-١٤٠) : حاولت التعرف على الفروق بين الدخل والمستوى التعليمى وأوضحت أن الفرق بين الدخل الذى يحققه حملة الثانوية العامة وحملة الشهادات الجامعية نظام الأعوام الأربعة قد إزدادت بسرعة خلال حقبة الثمانينات على أمتداد العالم ، وذلك بعد ضبط عدد سنوات الخبرة ، فبعد خبرة تراوحت بين ١١-١٥ سنة صار دخل حامل الشهادة الجامعية يفوق شهادة الثانوية العامة بما نسبته ٦٠% تقريباً ، وأن زيادة الدخل هذه يمكن أن تعزى إلى أن احتياجات التقنية المتغيرة قد زادت بشكل مضطرد من الطلب على الأفراد المتعلمين تعليماً جامعياً ، أما الوظائف التى تحتاج إلى مهارة دنيا وتحقق دخلاً عالياً فستشهد انحساراً فى معظم دول العالم المتقدم ، هكذا فإن ازدياد تكلفة التعليم العالى هو نتيجة لانخفاض دخل حملة الشهادة الثانوية وازدياد دخل حملة الشهادة الجامعية .

- دراسة "بيشوب" 2002 *Bishop* (٤٤ : ١٦١ – ١٨٢) : استهدفت الدراسة التعرف على أسباب انخفاض دخل حملة شهادة الثانوية العامة فى أمريكا مقارنة بنظرائهم فى اليابان ، حيث أوضحت أن انخفاض دخل حملة الشهادة الثانوية فى أمريكا يرجع إلى التغير فى تركيبة العمل ، وكرد فعل طبيعى لانخفاض صفات الجودة غير الملحوظ لخريجى الشهادة الثانوية فى أمريكا ، حيث لم يعد هؤلاء الخريجون يتمتعون بالمستوى الجيد من المهارة الذى كانوا عليه من قبل ، فى حين أن خريجى الشهادة الثانوية فى اليابان مازالوا يحققون دخلاً يفوق نسبياً ما يحصل عليه أقرانهم فى أمريكا ، وأن هذا الدخل المرتفع يرجع إلى استمرارهم فى عملهم بجد وتمتعهم بمستوى عال من المعرفة والمهارة وأنهم يكافئون عليه .

دراسة "كورنسكى وآخرون" *Cornesky* et al., 2002 (٤٨ : ١٦٩-١٨٢) : حيث حاولت الدراسة التعرف على نوعية التعليم الذى تحتاج إليه الصناعة وآليات السوق الاقتصادى فى أمريكا ، وحيث كشف تقرير *Wingspread Report* عن حالة عدم التوافق بين احتياجات المجتمع الأمريكى من مؤسسات التعليم العالى وما يحظى به المجتمع منها وكرد فعل منطقى لتلك المناهج المتخلفة المصممة بصورة سيئة ، حيث لا ترتبط بالواقع خاصة فى البيئات الصناعية الحافلة بالتغير المستمر ، وللتغلب على ذلك فإنه

يجب الاستماع لصوت العميل ثم ترجمة طلباته إلى كفاءات مناسبة من خلال مناهج دراسية متقدمة ، وتقويم النتائج ثم تعديل النظم والعمليات لاجل تعديل البرنامج التعليمى ، وفى النهاية عرج الباحث إلى توضيح ما هو متوقع من الخريجين حتى تزداد دخولهم ويحدث لهم حراك اجتماعى واقتصادى .

نظرة تحليلية للدراسات السابقة : -

- أكدت معظم الدراسات على الارتباط الوثيق بين المستوى التعليمى والدخل وكرد فعل طبيعى لتبوء الفرد مهنة ومركز اجتماعى معين ، فالمستوى التعليمى الجامعى هو الحد الادنى لتحديد مستوى وطبيعة الفرد فى البناء الوظيفى .
- أكدت بعض الدراسات أن ثمة علاقة قوية بين التطلعات الوظيفية وبين الالتحاق بالتعليم العالى ، وأن هذه التطلعات الوظيفية والتعليمية تلعب دوراً كبيراً فى عملية الحراك الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع .
- أكدت بعض الدراسات على أن المؤهل الدراسى يلعب دوراً هاماً فى العلاقة بين القدرة الأكاديمية والإنجاز الوظيفى وأن إنجاز الخريجين المؤهلين أكاديمياً لا يتأثر بالأصل الطبقى الذى نشأ فيه الخريج .
- أوصت بعض الدراسات بضرورة الربط بين تخصصات التعليم الجامعى ومحتواه وعملياته باحتياجات أسواق العمل المتغيرة والتى تتميز بتكنولوجياتها العالية حالياً .

الدراسة الميدانية

مجتمع الدراسة : تكون مجتمع الدراسة من بعض طلاب الدراسات العليا عددهم (٣١٠) طالباً وطالبة من المنتظمين فى برامج تمهيدية فى جامعتى (الإسكندرية والمنوفية) لمبررات سبق تناولها ، وفى ثلاث كليات من كل جامعة وهى :

- الآداب : باعتبارها تضم تخصصات إنسانية واجتماعية .
- العلوم : باعتبارها تضم تخصصات أساسية .
- الهندسة : باعتبارها تضم تخصصات تطبيقية .

** وقد تم استبعاد كليات (الطب والصيدلة والأسنان كما سبقت الإشارة بحسبانها كليات يتم تكليف خريجيها ومعظمهم يلتحقون بالعمل بمجرد تخرجهم وفى أعمال تتفق مع تخصصاتهم وطبيعة دراستهم.

جدول رقم (١) يوضح توزيع عينة الدراسة وحجمها

الجامعة	الكلية	التخصصات الفرعية	عدد أفراد العينة
الإسكندرية	الآداب	التاريخ ، الفلسفة ، الاجتماع ، اللغات الشرقية ، اللغة العربية	٨٣
	العلوم	الرياضيات ، الطبيعة ، الكيمياء ، البيولوجيا ، الحيوان ، النبات	٣٦
	الهندسة	الكهرباء ، الميكانيكا ، المدني ، الآلات الحاسبة ، المساحة ، الكيمياء	٤٠
			م = ١٥٩
المنوفية	الآداب	التاريخ ، الفلسفة ، الاجتماع ، اللغات الشرقية ، اللغة العربية ، الجغرافيا	٧١
	العلوم	الرياضيات ، الطبيعة ، الكيمياء ، البيولوجيا ، الحيوان ، النبات	٣٥
	الهندسة	الكهرباء ، الميكانيكا ، الإنشاءات ، المساحة .	٤٥
			م = ١٥١

أداة الدراسة :

بعد تصميم أداة الدراسة فى صورتها المبدئية ، وعلى الصورة التى سبق ذكرها فى حدود الدراسة ، فقد تم عرضها على مجموعة من السادة المحكمين من أساتذة كلية التربية والاجتماع بكلية الآداب جامعة الإسكندرية ، وعددهم عشرة أساتذة ، حيث طلب من السادة المحكمين تزويد الباحث بآرائهم ومقترحاتهم حول عبارات الاداة من حيث ملاءمتها للغرض الذى رضعت من أجله ، وكذا مدى مناسبة العبارات للمجال الذى اندرجت أسفله (الاجتماعى والاقتصادى) ، ومدى وضوح الصياغة اللغوية للعبارات ، وفى ضوء ملاحظات ومقترحات السادة المحكمين تم حذف بعض العبارات ، وتعديل صياغة البعض الآخر ، وتم تعديل الاستبيان ، وأصبح فى صورته النهائية الموضحة بملحق الدراسة ، واشتملت على مجالين أحدهما يتضمن العبارات التى تعبر عن مستوى الحراك الاجتماعى ، وعدد عباراته خمس عشرة عبارة من (١-١٥) ، والآخر يتضمن العبارات التى تعبر عن مستوى الحراك الاقتصادى وعدد عباراته عشر عبارات من (١٦-٢٥) ، فضلاً عن البيانات الأساسية (الطالب / الطالبة) الدراسات العليا ، وفيما يتعلق بثبات الاستبيان فقد عمد الباحث إلى طريقة إعادة التطبيق وبفاصل زمنى وحساب معامل الارتباط لبيرسون ، وعلى عدد محدود من العينة فى كليات جامعة الإسكندرية ، وفى الكليات الثلاثة وفى عدة تخصصات بلغ عددهم (٣١) وبحساب معامل الارتباط وجد أنه (٠,٨٠٢) وهى قيمة مقبولة لغايات إجراء هذه الدراسة .

إجراءات الدراسة : -

بعد التأكد من صدق الاستبيان الداخلى وثباته تم الاتصال بالأساتذة القائمين على تدريس بعض مقررات الدراسات العليا بالجامعتين لتسهيل مهمة الباحث ، حيث تم توزيع الاستبيان ، وشرح أغراض الدراسة وأهدافها وتوضيح تعليمات الاستبيان والإجابة عن الاستفسارات ، وتم التأكيد على سرية المعلومات المعطاة وعدم استخدامها إلا لغرض البحث العلمى ، هذا ولقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية ، فمن حيث الإجابة عن السؤال الأول ومفاده : ما مستوى الحراك الاجتماعى والاقتصادى للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا ؟ فقد تم حساب المتوسطات

الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة ككل وترتيبها تنازلياً حسب مقدار المتوسطات ووفقاً لمجالى الاستبيان ، وفيما يختص بالسؤال الذى مؤداه : هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعى والاقتصادى للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا وباختلاف التخصص العلمى والجنس والخبرة العملية * فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادى لكل متغير من المتغيرات ، هذا ولقد تم استخدام اختبار شفية للمقارنات البعدية بغية تحديد أماكن وجود الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة ووفقاً لمتغيرات الدراسة الديموغرافية ، وكانت النتائج على النحو التالى :

نتائج الدراسة وتفسيرها :

فى ضوء ما أسفرعنه تطبيق الاستبيان يمكن عرض نتائج الدراسة وتفسيرها على النحو التالى :

أولاً : أ- النتائج المتعلقة: بمستوى الحراك الاجتماعى للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا ، فلعل ذلك يتضح فى الجدول التالى : -

جدول رقم (٢) يوضح المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة من طلاب الدراسات العليا بصرف النظر عن متغيرات الدراسة وحول عبارات المجال الاجتماعي

الرتبة	رقم العبارة	العبارات *	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى
١	١	- أحرص دائماً على أن يكون مظهرى لائقا .	٣,٧٣	١,٦٥
٢	٣	- ازدادت قدرتى على فهم مشكلات الحياة ومواجهتها	٣,٦١	١,٤١
٣	٢	- ازدادت ثقتى بنفسى وبقدراتى .	٣,٤٤	١,٥٠
٤	١٤	- غيرت الكثير من العادات والتقاليد التى اعتدت ممارستها فى السابق .	٣,٣٣	١,٢١
٥	٧	- طرأت على علاقاتى الاجتماعية تحولات إلى الأفضل	٣,٣٢	١,١١
٦	١١	- ازدادت مشاركاتى فى الأنشطة الاجتماعية	٣,١١	١,٢١
٧	٨	- تحسنت مكانتى الاجتماعية بما كانت عليه سابقاً	٣,٠٤	١,٠١
٨	٦	- ازدادت رغبة الآخرين فى التعامل معى والتعرف علىّ	٢,٩٦	١,٠١
٩	٤	- أصبحت أشعر بالتفوق والتميز على أقرانى ممن لم يحظوا بالدراسة الجامعية .	٢,٤٩	١,٠٩
١٠	٥	- تبوأت مركزاً اجتماعياً مقبولاً	٢,٤٤	١,٠٩
١١	١٣	- أصبح أقربائى وأصدقائى يلجأون إلىّ لطلب العون والمساعدة	٢,٤٣	١,٠٩
١٢	١٥	- تشاركنى عائلتى فى مناقشة الأمور والقضايا العائلية التى تحتاج إلى اتخاذ قرار	٢,٤٠	١,٠٣
١٣	١٢	- أشعر بالارتياح و الرغبة فى الإفصاح عن مؤهلى الجامعى لمن لا يعرفنى	٢,٣٢	١,٠٦
١٤	٩	- تهيئت لى فرصة الحصول على وظيفة مقبولة اجتماعياً	١,٥١	١,٠٧
١٥	١٠	- أصبحت أصنف فى طبقة اجتماعية أفضل من التى نشأت فيها	١,٢١	١,٠١
		المتوسط العام :	٢,٧٥	

* وجد الباحث أن هناك عددا من أفراد العينة لهم خبرة سابقة فى مجال العمل ، ولكنهم يعملون فى أعمال بعيدة عن مجال تخصصهم تماما ، والبعض منهم يعمل فى أعمال هامشية لا تمت لدراستهم بصلة .

* انظر ملحق الدراسة رقم (١) حيث تم اختصار العبارات داخل هذه الجداول (٢ ، ٣) .

من الجدول رقم (٢) يتضح أن المتوسط العام للمجال الاجتماعى قد بلغ (٢,٧٥) أى أنه وقع فى منطقة المحايدة أى أن مستوى الحراك الاجتماعى الذى تحقق للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا كان متوسطاً ، هذا ويمكننا ملاحظة أن متوسطات الاستجابات على العبارات التى اندرجت تحت هذا المجال قد صنفت إلى ثلاثة مستويات : -

أ- فبالنسبة للعبارتين (١ ، ٣) التى مؤداهما : - أحرص دائماً على أن يكون مظهرى لائقاً ، - ازدادت قدرتى على فهم مشكلات الحياة ومواجهتها ، قد حظيت بمتوسطات ذات قيم مرتفعة نوعاً ما (٣,٧٣) ، (٣,٦١) ، الأمر الذى تعزوه الدراسة إلى أن الحياة الجامعية تتميز بمظاهر قلما توجد فى نسق اجتماعى آخر ، فالتفاعل الحادث بين الأساتذة وطلابهم ، وما يمثله هذا التفاعل من قدوة للطلاب من ناحية ، ولحرص غالبية الأساتذة على مظهرهم المادى والاجتماعى من ناحية أخرى ، ونتيجة لدراسة الطلاب لبعض المقررات الثقافية والعلمية والتى تزيد من قدرتهم على فهم مشكلات الحياة وتزويدهم بأساليب مواجهتها ، كل ذلك أفضى إلى أن حظيت هاتين العبارتين بمتوسطين ذات قيم فى بداية منطقة الموافقة (٣,٥٠ فأكثر).

ب- بالنسبة للعبارات أرقام (٢، ٦، ٨، ١١، ١٤) فلقد وقعت متوسطات الاستجابات عليها فى منطقة المحايدة وكرد فعل منطقى لموافقة بعض من أفراد العينة عليها خاصة أولئك المنخرطين فى أداء اعمال تتناسب مع تخصصاتهم فى المجتمع ، وكذلك رفض البعض الآخر ما أشارت إليه هذه العبارات سيما هؤلاء المتعطلين عن ممارسة أى عمل فى المجتمع أو الذين يشغلون وظائف هامشية فى قطاع الأعمال غير الرسمى .

ج- أما العبارات أرقام (٤، ٥، ٩ ، ١٠ ، ١٢، ١٣، ١٥) فلقد انخفضت قيم متوسطاتها ، الأمر الذى تعزوه الدراسة إلى رفض غالبية أفراد العينة ما أشارت إليه ، وكانعكاس لفقد الشهادة الجامعية لكثير من بريقها الاجتماعى ، حيث لم تعد الجامعات كما كانت عليه فى الماضى منطلقاً لبلوغ مكانة رفيعة فى السلم الوظيفى و المجتمع ، فمع التوسع الهائل فى سياسة القبول وقلة الإمكانات انخفضت جودة العملية التعليمية فتحول الحرم الجامعى إلى مكتب لإصدار شهادة ، وهى ورقة لم تعد تضمن للخريج الشاب مستقبله المنظور فى الحياة الواقعية ، ولعل ذلك يتفق تماماً مع المقولة الشهيرة للسير كينجسلى ***Kingslkey97*** (٣٧٣:٥٥) عندما أخذ نظام التعليم العالى النخبوى البريطانى فى التوسع عقب الحرب العالمية الثانية : "أن المزيد من الخريجين سوف يعنى الأسوأ " ، كما تتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه العديد من الدراسات مثل (الشرع والشريدة ونتالى وكسورنسكى) ، والتى أوضحت وأجمعت على أن زيادة أعداد الخريجين زيادة كبيرة عن متطلبات أسواق العمل ، وعدم مناسبة تخصصاتهم النظرية ، فضلاً عن تدنى

مستوياتهم المعرفية والمهارية ، بالإضافة إلى عجز النسيج الاقتصادى عن امتصاص هذه الأعداد المتزايدة قد أفضى إلى عدم تمكن هؤلاء الخريجين من الحصول على فرصة عمل تتناسب وإعدادهم وتخصصاتهم ، ومن ثم عدم تحركهم اجتماعياً واقتصادياً .

د- النتائج المتعلقة بمستوى الحراك الاقتصادى للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا، فذلك يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٣) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة من طلاب الدراسات العليا بصرف النظر عن متغيرات الدراسة وحول عبارات المجال الاقتصادى

الرتبة	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
١	١٩	- تهيأت لى فرص عمل أكثر من زملائى الذين لم يتمكنوا من الحصول على مثل مؤهلى الجامعى .	٣,٠١	١,١٢
٢	٢٢	- أصبحت أكثر قدرة على تنمية مواردى الاقتصادية .	٢,٧٢	١,١١
٣	١٧	أصبحت فى طبقة اقتصادية أفضل من الطبقة الاقتصادية التى نشأت فيها .	٢,٦١	١,١٠
٤	١٨	أصبحت أصنف ممن يعرفنى بأننى من طبقة اقتصادية أفضل من التى نشأت فيها .	٢,٤٢	١,٤١
٥	٢١	- أصبح دخلى أفضل من ذى قبل .	٢,٣١	١,٢٢
٦	٢٣	- أصبحت أعيش حياتى دون خوف من الفقر والحاجة .	٢,٠٠	١,٠١
٧	٢٠	- أصبحت أعيش فى مستوى أفضل ممن لم يحصل على مثل مؤهلى الجامعى .	١,٩٨	١,٠٥
٨	١٦	- أصبحت فى وضع اقتصادى يمكننى من القيام بالأعمال التى لم يكن باستطاعتى القيام بها سابقا .	١,٩٤	١,٠٧
٩	٢٤	- أصبحت قادراً على تلبية متطلبات الحياة الاقتصادية بسهولة ويسر .	١,٦٣	١,٠٢
١٠	٢٥	- أصبحت أعيش فى رفاهية بمقياس المجتمع الذى أتعامل معه .	١,٠١	١,٢٦
		المتوسط العام	٢,١٦	

من جدول (٣) يتضح لنا : أن المتوسط العام للمجال الاقتصادى قد بلغ (٢,١٦) وهى قيمة متدنية وتنم عن أن مستوى الحراك الاقتصادى الذى تحقق للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا كان متدنياً ، ويمكننا من خلال استقراء متوسطات استجابات أفراد العينة حول عبارات هذا المجال ملاحظة أنها قد انقسمت إلى قسمين : -

أ- عبارات وقعت متوسطات الاستجابة عليها فى منطقة المحايدة ، وهذه العبارات هى : -

١٩ - تهيأت لى فرص عمل أكثر من زملائى الذين لم يتمكنوا من الحصول على مثل مؤهلى الجامعى .

٢٢- أصبحت أكثر قدرة على تنمية مواردى الاقتصادية .

١٧- أصبحت فى طبقة اقتصادية أفضل من الطبقة الاقتصادية التى نشأت فيها .

وحيث بلغت متوسطاتها (٣,٠١ ، ٢,٧٢ ، ٢,٦١) على التوالى الأمر الذى تفسره الدراسة إلى موافقة عدد قليل من أفراد العينة على ما أشارت إليه هذه العبارات خاصة أولئك الذين وجدوا فرصة عمل فى

القطاع الحكومى أو الخاص ويعملون فى أعمال قريبة من مجال إعدادهم وتخصصاتهم (٣٦ فرداً على مستوى العينة ككل منهم ٥ بالقطاع الحكومى) ، وأيضاً كان هناك عدداً محايداً ، فى حين رفض الباقى ما تضمنته العبارات سيما أولئك الذين لم يعثروا على أية فرصة عمل حتى الآن .

ب- أما بقية عبارات المجال فلقد حصلت على متوسطات استجابات ذات قيم متدنية مما ينم عن رفض غالبية أفراد العينة لما أشارت إليه ، وعليه فالقول بأنه لم تحظ أى عبارة من عبارات هذا المجال على متوسط ذو قيمة مرتفعة ليدل على حدوث أى مستوى من الحراك الاقتصادى الصاعد لأفراد العينة ، ولعل ما تقدم يمكن أن تعزوه الدراسة إلى ضعف قدرة الاقتصاد المصرى على خلق فرص وظيفية تكفى لاستيعاب الخريجين، وهذا مؤشر هام على عجز البنية الإنتاجية عن القيام بأحد أهم وظائفها وهى توفير العمل المنتج والمكسب لأفراد المجتمع ، فضلاً عن توجه الخطاب السياسى والاقتصادى المصرى إلى تبنى سياسة التخصيص وإعادة الهيكلة الرأسمالية والرامية إلى التقليل من فرص التوظيف الجديدة فى مؤسسات الدولة والقطاع العام بهدف ترشيد التكلفة وتعظيم الربحية فى المقام الاول ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مكونات الإنتاج من خلال تسييد الأسعار العالمية ، وتخفيض سعر العملة المحلية (مما يرفع تكلفة المواد الخام والوسيطة المستوردة) بهدف كبح التضخم وتثبيت الاوضاع النقدية ، ولا نغفل فى خضم ذلك الزخم الاقتصادى انخفاض مهارات وقدرات الخريجين عن متطلبات سوق العمل ، كل هذه العوامل مجتمعة قد أفضت إما إلى اشتغال الخريجين بأعمال هامشية لا تمت لتخصصاتهم بصلة ، أو عدم حصولهم على أية فرصة عمل وبالتالى عدم حدوث أى مستوى من الحراك الاقتصادى ، ووصل الأمر لدرجة أنه قد يحدث حراك اقتصادى هابط لبعض الأسر ، نتيجة ثبات الدخل وزيادة متطلبات وحاجات أفرادها ، ولعل ذلك ما يفسر زيادة معدل الفقر فى المجتمع المصرى .

وفيما يتعلق بالمتوسط الحسابى الكلى لاستجابات أفراد العينة على المجالين الاجتماعى والاقتصادى (٢,٧٥ ، ٢,١٦) حيث وقع الأول فى منطقة المحايدة * والثانى فى منطقة عدم الموافقة ، الأمر الذى يمكن معه القول بأن التعليم الجامعى لم يحقق أثراً ملحوظاً فى عملية حراك الأفراد اجتماعياً واقتصادياً ، وإن كان أثر الحصول عليه فى المجال الاجتماعى أعلى بقليل منه فى المجال الاقتصادى (بريق الشهادة الجامعية). قد يرجع ذلك إلى شعور الفرد بتغير إيجابى – ولو بمقدار ضئيل – فى مستواه الاجتماعى عند حصوله على الدرجة الجامعية الأولى إذ يحرص الكثير على مظهره الاجتماعى ، وقد تزداد قدرته على فهم مشكلات الحياة ومتطلباتها وتزداد مشاركاته الاجتماعية ، ومن ثم يشعر أنه قد أصبح عضواً فاعلاً فى المجتمع ، مما قد يفضى إلى الإحساس بتحقيق تغير اجتماعى ، أما فيما يختص بالمجال الاقتصادى

* منطقة المحايدة (أكثر من ٢,٥ وأقل من ٣,٥)

فإن النقلة الاقتصادية للفرد مرهونة بمدى تحسن دخله بعد حصوله على الشهادة الجامعية ، فإذا حققت له الشهادة الجامعية فرصة وظيفية تدر عليه دخلاً مناسباً ، فإن ذلك يؤدى إلى تحسين مستواه الاقتصادى ، وعموماً فإن الشعور المتولد لدى أفراد العينة بتحسن المستوى الاجتماعى كان أعلى من الشعور لديهم بتحسن المستوى الاقتصادى .

ولعل هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل (بروان ، كينيث ، وميرفى ووليش) من أن الالتحاق بالتعليم الجامعى كان نتيجة لدوافع وقيم اجتماعية متأصلة ومتوارثة ، وحيث مازال ينظر إلى التعليم الجامعى كمصدر للفخر والتباهى ، كما اتفقت مع ما توصلت إليه دراسات أخرى أوضحت أن انتقال الأفراد إلى مراكز اقتصادية أعلى ليست بنفس مستوى انتقالهم إلى المراكز الاجتماعية ، ويرجع ذلك إلى أن الأجور التى يتحصل عليها أصحاب المؤهلات العليا – وحتى معدلات زيادتها – أقل من المستوى الذى يسمح معه بانتقال الفرد إلى طبقة اقتصادية أعلى ، وكما تتفق هذه النتيجة مع دراسة الشرع فيما أشارت إليه من أن الأفراد قد يستثمرون مبلغاً من المال فى تعليمهم متطلعين إلى العوائد المستقبلية والتى قد تكون فى شكل منزلة اجتماعية أكبر ووظيفية أفضل ، وقد تكون فى شكل دخل متزايد ، كما تتفق النتيجة نفسها مع دراسة سيويل وهوللر والتى أشارت إلى ارتباط المستوى التعليمى للفرد بنظرة المجتمع إلى هذا الفرد ، وكذا دراسة بروان التى أوضحت الارتباط الوثيق بين التطلعات والتوقعات الوظيفية ، وبين الالتحاق بالتعليم العالى، وأن هذه التطلعات والتوقعات تلعب دوراً كبيراً فى عملية الحراك الاجتماعى للأفراد خاصة من ذوى المستويات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة ، وأخيراً اتفقت دراسة كنيث والتى أظهرت أن حصول الفرد على دبلوم التعليم العالم يصاحبه غالباً شعور بالتقدير والاعتزاز الاجتماعى .

ثانياً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثانى الذى مؤداه : هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعى والاقتصادى للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا باختلاف (الجنس ، التخصص ، الخبرة العملية) فذلك يتضح إجمالاً من خلال ما يلى : -

جدول رقم (٤) يوضح متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة .

المتغير	مفرداته	العدد	المتوسطات
الجنس	ذكر	١٩٣	٨١,٦٨
	أنثى	١١٧	٧٧,٢١
التخصص	علوم إنسانية	١٥٤	٧٥,٦٥
	علوم أساسية	٧١	٧٨,١٣
	علوم تطبيقية	٨٥	٨٣,٣٦
الخبرة العملية	بلا خبرة	١٠٢	٧٣,١٨٢
	١-٥	١٢٦	٧٩,٦٩
	٦ فأكثر	٨٢	٨٣,٩٤

أما فيما يختص بنتائج تحليل التباين الاحادى لمتغير الجنس فيتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٥) يوضح قيمة ف بالنسبة لمتغير الجنس

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة ف المحسوبة
بين المجموعات	١٣,٨٦,٨٢	١	٤,٩٢
داخل المجموعات	٨٣٨٩٥,٠١	٢٠٩	
الكلى	٨٥٢٨١,٨٣	٣١٠	

قيمة ف الحرجة = ٣,٤١

من الجدول السابق يتضح أن ثمة فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) لصالح مجموعة الذكور الأمر الذى تعزوه الدراسة إلى أن مستوى الحراك الاجتماعى والاقتصادى الذى تحقق للذكور الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى أعلى من مستوى الحراك الاجتماعى والاقتصادى الذى تحقق للإناث الحاصلات على نفس الدرجة ، وما تقدم مفاده أن فرص العمل المتاحة أمام الذكور اكثر من تلك الفرص المتاحة للإناث ، إذ أن الذكور تتاح لديهم العديد من فرص العمل مثل الأعمال الحرة ، والأعمال التى تتطلب منهم التواجد خارج محل الأسرة لفترات طويلة ، وكذلك الأعمال التى تتطلب بذل مجهود عضلى أو جسمى شاق ، وتعجز الإناث أو تحجم عن الاشتغال به ، فضلاً عن أن هناك عدداً من الذكور أتيحت لهم فرصة العمل خارج محافظته ، الأمر الذى جعل البعض منهم يشعر بأنه تحرك اجتماعياً واقتصادياً ، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة" تتالى"من أن العمل الوظيفى الذى اعتاد أن يشغله الرجال دائماً يفضى إلى مستوى من الحراك الاجتماعى و الاقتصادى وبصورة أفضل من ذلك العمل الذى تعتاد النساء على شغله ، كما تتفق النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة هيلجارد ولافين والتى أوضحت أن الأعمال التى تحتاج إلى القيام بعمل جسمى أو فكرى وذات سلطة يؤدى دائماً إلى زيادة حراك أصحابه بصورة أفضل من أصحاب الأعمال البسيطة ، وكذلك تتفق النتيجة ذاتها مع دراسة بنجامين التى أوضحت أن أجور الذكور غالباً أعلى من أجور النساء . وفيما يتعلق بنتائج تحليل التباين الأحادى لمتغير التخصص فيتضح من الجدول التالى .

جدول رقم (٦) يوضح قيمة ف بالنسبة لمتغير التخصص .

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة
بين المجموعات	١٧٩٩,٦٤	٢	٨٩٩,٨٢	٤,١١
داخل المجموعات	٩٣٢٦٥,٨٩	٣٠٨	٣٠٢,٨١	
الكلى	٩٥٠٦٥,٥٣	٣١٠		

قيمة ف الحرجة ٣,٠٤

من الجدول السابق يتضح لنا أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول مستوى الحراك الاجتماعى والاقتصادى واختلاف التخصص ، ولكشف عن أماكن وجود الفروق بين المتوسطات للتخصصات الثلاثة تم استخدام اختبار شفية للمقارنات البعدية .

جدول رقم (٧) يوضح المقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير التخصص

التخصص	المتوسطات	علوم إنسانية	علوم أساسية	علوم تطبيقية
		٧٥,٦٥١١	٦٧,١٢٩٤	٨٣,٣٦١١
علوم إنسانية	٧٥,٦٥١١	-	(٦,٥١٤)	(٨,٨١) *
علوم أساسية	٧٨,١٢٩٤	-	-	(٨,٥١)*
علوم تطبيقية	٨٣,٣٦١١	-	-	-

من الجدول السابق يتضح لنا أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابى لأصحاب التخصصات التطبيقية لدى مقارنته بالمتوسطين الحسابيين لأصحاب كل من التخصصات الإنسانية والأساسية لصالح أصحاب التخصصات الإنسانية ، فى حين لم يكشف الاختبار عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابى لأصحاب التخصصات الإنسانية لدى مقارنته بالمتوسط الحسابى لأصحاب التخصصات الأساسية ، الأمر الذى تعزوه الدراسة إلى أن فرص العمل المتاحة أمام أصحاب التخصصات فى العلوم التطبيقية قد تكون أوفر ومتعددة عن أقرانهم من أصحاب التخصصات الإنسانية والأساسية ، كما وأنهم يعملون فى أعمال قد تكون قريبة نوعاً من طبيعة تخصصاتهم ، الأمر الذى انعكس فى صورة دخل مادى عائد على أصحاب التخصصات فى العلوم التطبيقية ومن ثم المستوى الاجتماعى المترتب على ذلك ، إذ أن دخولهم تزيد عن أقرانهم من أصحاب التخصصات الإنسانية والأساسية ، والذين قد يعمل غالبيتهم فى أعمال هامشية ، كما أنهم يحظون بمكانة اجتماعية أعلى من أقرانهم من قبل أفراد المجتمع ، هذا فضلاً عن أن التقدم العلمى والتكنولوجى و التوسع فى المجالات التطبيقية التى تشهدها أسواق العمل والنسيج الاقتصادى المجتمعى حالياً ، بالإضافة إلى قلة أعدادهم نسبياً قد زادت من حاجة مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية لهم . وكرد فعل منطقى لهذه العوامل مجتمعة جعلت أصحاب التخصصات التطبيقية قد ينالون فرصاً متزايدة من الحراك الاجتماعى والاقتصادى ، ولعل ما تقدم يتفق تماماً مع ما أشارت إليه دراسة "موريان" من أن نوع المؤهل الجامعى يلعب دوراً مؤثراً فى عملية الحراك الاجتماعى والاقتصادى للفرد، وأيضاً تتفق النتيجة مع ما أوضحته الدراسات وأكده الواقع المعاش من أن أصحاب التخصصات الإنسانية ونتيجة لتضخم أعدادهم وعدم حاجة وقدرة

النسيج الاقتصادى وكذا القطاع الخدمى والقطاع العام على إمتصاص هذه الأعداد المتدفقة قد قلل من فرص حصولهم على عمل ، ومن ثم عدم حراكهم اجتماعياً واقتصادياً ، وكذا تتفق النتيجة ذاتها مع نتائج دراسة " ترزسنسكى وراندولف " والتى أوضحت أن الأفراد الاكثر تدريباً كانوا أقل ميلاً للاشتغال بالوظائف ذات الاجور المتدنية ، وبالمثل تتفق نتيجة الدراسة فى هذه النتيجة مع ما أوضحته دراسة" كيفين وويلش" التى أشارت إلى أن احتياجات التقنية المتغيرة قد زادت بشكل طردى من الطلب على الأفراد المدربين والمؤهلين على استخدام هذه التقنية وتطبيقاتها ، وأخيراً تتفق النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة "روجر بنجامين" من أن الأفراد الذى نالوا قسطاً من التعليم الجامعى المهنى أو التقنى لن يكون وضعهم سيئاً بحلول عام ٢٠١٥ لاستمرار حاجة سوق العمل التكنولوجية إليهم . وفيما يتعلق بنتائج تحليل التباين الأحادى لمتغير الخبرة العملية فتتضح من الجدول التالى

جدول رقم (٨) يوضح قيمة ف بالنسبة لمتغير الخبرة العملية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة
بين المجموعات	١٠٦٥٣,٣١	٢	٥٣٢٦,٦٦	٢٥,٦١
داخل المجموعات	٨٤٣٢٤١,٦١	٣٠٨	٢٧٣,٧٨	

قيمة ف الحرجة ١٢,٦٠١

من الجدول السابق يتضح لنا أن ثمة فروقاً ذات دلالة إحصائية ، وعند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول مستوى الحراك الاجتماعى والاقتصادى وباختلاف الخبرة العملية ، وللكشف عن أماكن وجود هذه الفروق فى المتوسطات بين مستويات الخبرة العملية الثلاث تم استخدام اختبار شفيه للمقارنات البعدية ويتضح ذلك من الجدول التالى : -

جدول رقم (٩) يوضح المقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الخبرة العملية

مستوى الخبرة	م	بلا خبرة ٧٣,١٨٢١٨	١-٥ سنوات ٧٩,٦٨٩١	٦ سنوات فأكثر ٨٢,٩٣٦١
بلا خبرة	٧٣,١٨٢١٨	-	(١٦,١٨)*	٣٠,٩٣٦١*
١-٥ سنوات	٧٩,٦٨٩١	-	-	٤,٢٦
٦ سنوات فأكثر	٨٢,٩٣٦١	-	-	

من الجدول السابق يتضح لنا ان ثمة فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسطى استجابات أفراد العينة من (الذين بلا خبرة ، وأصحاب الخبرة (١-٥سنوات)) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) ولصالح أصحاب الخبرة (١-٥سنوات) وكذا بين متوسطى استجابات أفراد العينة من (الذين بلا خبرة وأصحاب الخبرة (٦ سنوات فأكثر)) فى حين لم تظهر النتائج عن وجود أى فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطى استجابات أفراد

العينة من أصحاب الخبرة (١-٥سنوات) ، (٦ سنوات فأكثر) الأمر الذى تفسره الدراسة بأن حصول الفرد على وظيفة معينة واستقراره داخل هذه الوظيفة لعدد من السنوات تكسبه العديد من المميزات مثل حصوله على دخل معين مستمر يجعله يشعر نوعاً ما بأنه قد أحدث حراكاً اجتماعياً واقتصادياً خاصة إذا كانت طبيعة وظيفته تقترب من تخصصه ، فى حين أن عدم حصول الفرد على وظيفة تجعله يشعر بأنه لم يحقق لنفسه أى مستوى من الحراك الاجتماعى والاقتصادى عن الطبقة التى نشأ فيها سيما وإذا كان هذا الفرد من الطبقات المتوسطة أو الدنيا فى المجتمع .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة "نتالى" التى أوضحت أن من أهم العوامل الشخصية التى تجعل الفرد يشعر بأنه قد حقق مستوى صاعد من الحراك هو عدد سنوات الخبرة التى قضاها فى ممارسة عمله خاصة وإن كان قد أتقن هذا العمل ، كما اتفقت نفس النتيجة مع ما أشارت إليه بعض الدراسات العربية من أن الشباب المتعطل تتزعزع لديه قيمة الانتماء بسبب عدم تحقيق آماله وطموحاته الأساسية ، والتى من أهمها حصوله على عمل وإتقانه أساسيات هذا العمل خاصة ما حقق له الاستقرار المادى والاستقرار العائلى ، وكذا مع نتائج ما دراسة "ميرفى وويلش" التى أوضحت أنه بعد خبرة تراوحت بين (١١-١٥) سنة صارُ دخل حامل الشهادة الجامعية يفوق دخل حامل الشهادة الثانوية بما نسبته (٦٠%) تقريباً ، وكما اتفقت النتيجة ذاتها مع ما توصلت إليه دراسة "الشرع" فى أن الدخل يرتبط ارتباطاً طردياً بعدد سنوات الخبرة ، فالدخل يزيد مع زيادة العمر وإتقان العمل الذى يرتفع معه الفرد داخل السلم الوظيفى ، فهما لا يتقاطعان .

وفيما يتعلق بعدم ظهور فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطى أصحاب الخبرة (١-٥) ، (٦ سنوات فأكثر) حول مستوى الحراك الاجتماعى والاقتصادى ، فلعل ذلك مرجعه إلى أن الأفراد وعند حصولهم على وظائف واستمرارهم فيها لعدد من السنوات لا يكون التمايز فى مرتباتهم ودخولهم ومن ثم مستوياتهم الاقتصادية واضحة خاصة وأن الفروق أو العلاوات الدورية التى تمنح للعاملين بالقطاعين الحكومى والخاص المصرى الذى يعمل به غالبية الأفراد من الحاصلين على الشهادة الجامعية ضئيلة ، ومن ثم لا تجعل التمايز بينهم كبيراً وبالتالى لا يكون لها تأثير ملموس على درجة شعورهم بالتباين فى مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية .

وبعد .. فإن الدراسة الحالية والتى وجهت جل اهتمامها صوب التعرف على جدوى التعليم الجامعى فى تحقيق الحراك الاجتماعى والاقتصادى لخريجيه من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا فى بعض الجامعات الحكومية ، وحيث أسفرت نتائجها أن مستوى الحراك الاجتماعى لهذه الفئة أعلى من مستوى الحراك الاقتصادى لهم ، وهذا ينم عن أن أفراد المجتمع المصرى كانوا وما يزالون يولون التعليم

الجامعى قيمة جَدّ كبيرة ، فهو ما يزال مطلباً أساسياً لجميع طبقات المجتمع ، وبحسبانه قد يُيَسر للكثير من خريجيه وعبر العهود المتتالية فرصة الوصول إلى المناصب القيادية والإدارية العليا فى المجتمع ، بصرف النظر عن طبقات هؤلاء الأفراد الاجتماعية والاقتصادية التى نشأوا فيها ، هذا فضلاً عن أن التعليم بمختلف مستوياته قد أضحى يحظى بقيمة عالية فى الخطاب السياسى والتربوى ، وفى المواثيق المصرية الرسمية ، وبأنه يعد أعظم استثمار ، بالإضافة لكونه يعد الدعامة الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعى والإمن القومى ، ولكن على الرغم من تعاظم هذه الأمنيات والتطلعات الفردية و المجتمعية ، إلا أن التوسع الهائل فى التعليم الجامعى وما صاحبه من تدهور فى الجودة (الكيفية) لقلة الإمكانات والميزانيات ، وعدم التوازن بين المخرجات واحتياجات سوق العمل ، كما وأن أغلب خريجيه أصبحوا من أصحاب التخصصات الإنسانية (كثرة المعروض) التى اكتظ بها الجهاز الحكومى ، ناهيك عن تلك التحديات الداخلية والخارجية التى أصبحت تواجه الاقتصاد المصرى مثل التوجه نحو التخصيص والمنافسة العالمية ، كل ذلك قد أفضى إلى ظهور مشكلة انسحار الفرص الوظيفية بهذا الشكل الخطير ، وحتى فى حالة حصول الفرد على فرصة عمل وعند حساب النفعية الاقتصادية (التكلفة / العائد) فإن المردود المادى يكون متدنياً فى ظل تنامى ظاهرة التضخم وارتفاع أسعار الاحتياجات الأساسية ، مع الأخذ فى الاعتبار أن ظاهرة بطالة الخريجين لا ترجع فى كليتها إلى ظروف السوق ، وضعف المؤشر الاقتصادى فقط ، بل ترجع فى أساسها إلى ضعف جودة المخرجات التعليمية وتدنى مستوى مهارات وقدرات الخريجين ، وعدم مسايرتها لمتطلبات السوق التكنولوجية بدليل أن فرص العمل وكما كشفت الدراسة تتفاوت من تخصص إلى آخر طبقاً لحاجة السوق ومتطلباته .

من هنا فالقول بأن قضية الخريجين الباحثين عن العمل تشير إلى أن هذه الجموع الحاشدة من الخريجين قد حصلوا على تأشيرة تمنحهم الدخول إلى سوق العمل ، بيد أن هذه التأشيرة لم توفر لهم البيئة المناسبة للإقامة ، وربما يكمن السبب وراء ذلك إلى أن النظام التعليمى لم يكيف نفسه لمتطلبات النسيج الاقتصادى العاجز أساساً عن امتصاص هذه الأعداد المتدفقة ، ولعدم مناسبتها لعملية الامتصاص ، هذا ناهيك عن أن التمايز الحادث حالياً فى النسق التعليمى الجامعى (حكومى وخاص) سوف يكرس الطبقية بين أفراد المجتمع لكونه وسيلة للثبات الاجتماعى ولا يحقق التكافؤ الاجتماعى ، مما سيزيد من مشكلة توفير فرص عمل مناسبة لأفراد الطبقات المتوسطة والدنيا فى المجتمع المصرى .

وعموماً فإن الدراسة وفى ضوء ما أسفرت عنه من نتائج ، فإنها تقدم فى الجزء التالى تصوراً مقترحاً تأمل من خلاله إعادة التوازن المفقود بين منظومة التعليم الجامعى ومخرجاته وإدارته وأسواق العمل ، الأمر الذى يمكن أن يتيح للخريجين الحصول على فرص العمل التى تتلائم وطبيعة دراستهم

وتخصصاتهم ، ومن ثم فالأمل معقود على أن يعتبر ذلك مقدمة لحدوث الحراك الاجتماعى والاقتصادى لخريجى التعليم الجامعى ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطين متوازيين هما :

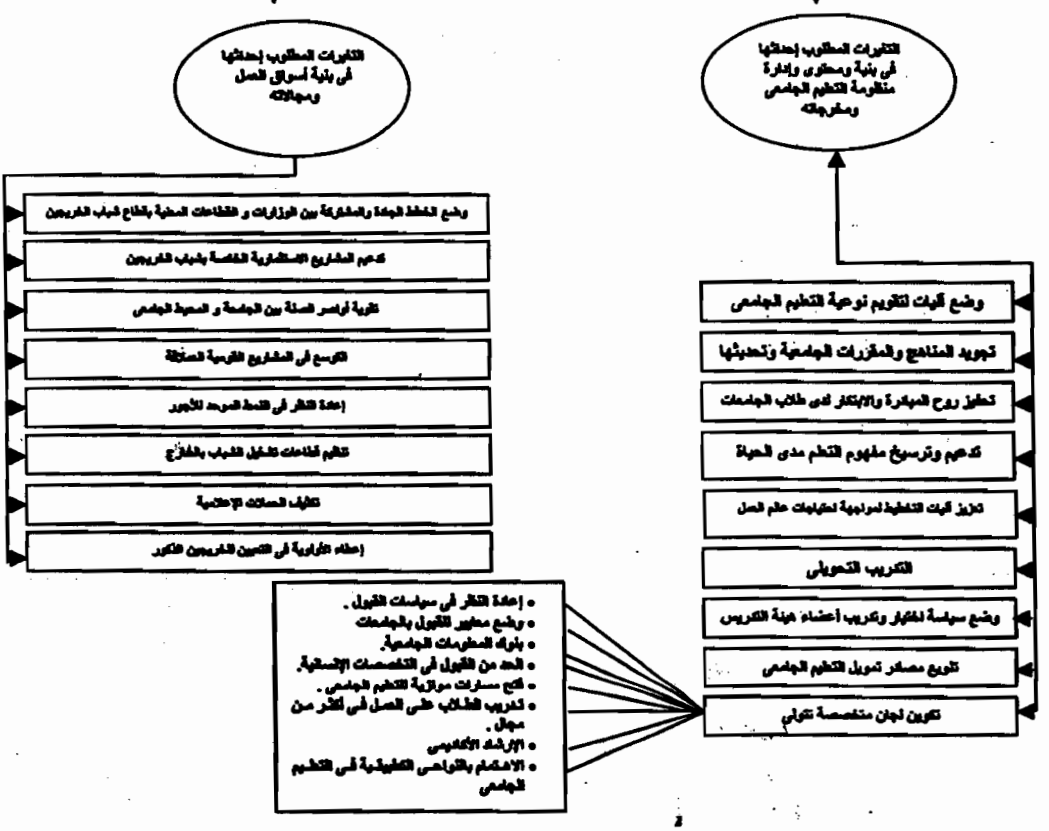

أولاً : - التغيرات المطلوب إحداثها فى بنية ومحتوى وإدارة منظومة التعليم الجامعى ومخرجاته :

١- ضرورة العمل الجاد من قبل المسئولين عن إدارة منظومة التعليم الجامعى على وضع آلية لتقويم نوعية التعليم الجامعى بمجمل مقوماته كالأنظمة واللوائح الجامعية والمؤسسات والبرامج والهيئات التعليمية والمعاونة والمخرجات ، على أن تتضمن السبل والإجراءات لضمان الجودة والنوعية مع وضع الخطوات التنفيذية لاعتماد البرامج الأكاديمية والتقويم المؤسسى لميادين معرفية ومهنية معينة والتمويل المستند على الأداء ومقاربات للتعليم المهنى والتدريب المؤسس على الكفايات التى يكتسبها الخريجون .

٢- أن تعمل إدارة المنظومة الجامعية على وضع آليات تنفيذية لتجويد المناهج والمقررات الدراسية الجامعية وتحديثها ، والتقويم المستمر لطرائق التعلم والتعليم ، واعتماد طرائق متجددة ، بالإضافة إلى التركيز على العلوم المتداخلة التخصصات والمرتبطة بحاجات أسواق العمل ، واعتماد تقنية الحاسب الآلى وشبكة الانترنت كوسيلة تعليمية أساسية فى التعليم الجامعى ، ويقتضى هذا الامر أيضاً إعلاء هدف تحفيز روح المبادرة فى نفوس طلاب الجامعات ، وعلى أساس مبادرات مرنة ابتكارية ، وبغية تغير الاتجاه العام لدى معظم الخريجين للاتكال على الوظيفة العامة .

٣- أن تعمل إدارة المنظومة الجامعية على تأصيل مفهوم التعلم مدى الحياة فى نفوس طلاب الجامعات وذلك من خلال دراسة موضوعات تدعم ذلك التأصيل ، ولعل ذلك يكتسب اليوم أهمية كبرى خاصة فى ظل الأنظمة الاقتصادية المتغيرة ، وهذا الامر يتطلب كذلك مواكبة من المؤسسات الإنتاجية فى تطوير آليات يكون من شأنها إتاحة الفرص أمام أكبر عدد ممكن من الراغبين فى الدخول إلى أسواق العمل لتعديل وتطوير مهاراتهم ومعارفهم بانتظام ، وتنمية كفايات جديدة طوال حياتهم ، لذا فمن المتوجب على المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية أن توفر فرص تعلم حقيقية ودروس عملية ملائمة ومرنة تكون فى متناول كافة قطاعات الشباب الراغب فى تعديل وتجديد معارفهم ومهارات ووفقاً لحاجات أسواق العمل المتغيرة .

٤- أن تعتمد إدارة المنظومة الجامعية القيام بتشكل لجان متخصصة تضم خبراء من ذوى الخبرة و التأهيل المتميز فى مجال التخطيط الاستراتيجى ومن التعليم العالى والمؤسسات الاقتصادية تكون مهمتها الأولى تحديد الاتجاهات المستقبلية طويلة الأجل فى الاقتصاد المصرى ومتطلباته كمياً وكيفياً وتخطيط مدخلات وعمليات ومخرجات التعليم العالى فى ضوئها ويمكن بلورة الدور الذى يجب أن تضطلع به هذه اللجان فى:

أ- إعادة النظر بصورة جذرية فى سياسات القبول فى الجامعات والكليات المختلفة للتوافق مع تداعيات واحتياجات أسواق العمل ومتطلباته الكمية والكيفية الآنية والمستقبلية .

ب- ضرورة إضافة معايير جديدة للقبول فى الجامعات متجاوزة مجموع الدرجات كمقياس أساسى لتقييم الطلاب وكمحك وحيد للاختيار والالتحاق مثل القدرات الخاصة والمواهب والإبداعات الذاتية ، وغيرها من المعايير التى تكشف عن استعدادات الطلاب وإمكانات تفوقهم خلال مرحلة الدراسة وما بعدها .

ج- إعادة النظر فى منهجيات التخصصات المطلوبة وتنطلق من أن المهارات المطلوبة ضمن إطار تخصص معين تتغير مع التطورات التقنية المتسارعة ووفقاً لديناميات

أسواق العمل ، وهذا يتطلب المراجعة المستمرة للمقررات الجامعية وتحديثها كلما اقتضى سوق العمل ذلك .

د- ضرورة السعى الجاد فى إنشاء وتفعيل بنوك المعلومات الجامعية وعلى أن تكون ملحقة بالمجلس الأعلى للجامعات وفروع له تنشأ داخل الجامعات ، وذلك بغية توفير معلومات حقيقية ودقيقة حول خريطة الجامعات والكليات والتخصصات المطلوبة لأسواق العمل ولها القدرة على إعطاء تنبؤات وإسقاطات مستقبلية دقيقة .

هـ- الحد من القبول فى التخصصات الإنسانية غير المطلوبة فى مقابل التوسع فى التخصصات التقنية والتطبيقية والاستفادة من المخصصات الضخمة التى كانت تنفق على الاولى فى تجويد وتحديث الثانية وتوفير التجهيزات و المعامل و الأدوات الحديثة .

و- وضع استراتيجية فعلية شاملة لتدريب الطلاب وإعدادهم على عدد من التخصصات والمهارات والقدرات التى تؤهلهم للعمل فى أكثر من مجال ووفقاً لمتطلبات سوق العمل

ز- العمل على فتح مسارات جديدة موازية للتعليم الجامعى بزيادة مساحة المعاهد العليا التكنولوجية وتجهيزها بغية تدريب الطلاب عليها ، وقد تكون رديف المؤسسات الإنتاجية بالبيئات المحيطة بعد تحديثها ، وذلك بغية تدريب الطلاب عليها استعداداً للانخراط فى أسواق العمل مباشرة وبدون فترة امتياز .

ح- تكثيف عمليات الإرشاد الأكاديمى فى مؤسسات التعليم العالى ومراجعة سياساتها وإجراءاتها مع توفير مستلزماتها من إمكانات فنية وبشرية وتنظيمية ولضمان توجيه المستجدين للتخصصات التى تتفق مع ميولهم واستعداداتهم وبما يفى باحتياجات أسواق العمل.

ط- توجيه المزيد من الاهتمام بالنواحى التطبيقية داخل مؤسسات التعليم الجامعى القائمة ووضع خطة فعالة لتزويد الطلاب بالمهارات العملية والخبرات وإعطائها وزناً وتقديراً خاصة فى تقييم الطلاب لا يقل شأناً عن الدروس النظرية حالياً ، ومن الآليات الداعمة لهذا التوجه السعى لتطبيق فكرة التعليم التعاونى أو المشاركة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج .

٥- وضع الخطط التربوية التى تستهدف تحسين الكفاية الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم الجامعى ولكى تتلاءم سياساتها مع الأولويات الوطنية ، ويقتضى ذلك قيام المسئولين عن التعليم

الجامعى والقطاعات الإنتاجية بوضع أو تعزيز آليات التخطيط لمراقبة توجهات واحتياجات عالم العمل وبمشاركة وثيقة ومستمرة بينهما . وتتضمن فى هذا الشأن إنشاء مراصد لمراقبة توجهات عالم العمل على المدى القصير والبعيد والتنسيق الفعلى بين هذه التوجهات وسياسات التعليم الجامعى .

٦- ضرورة سعى المسئولين عن إدارة التعليم الجامعى إلى وضع خطة تتابعية مستقبلية للتوسع فى استحداث المعاهد التكنولوجية واشتمالها على برامج الماجستير والدكتوراه ، ومن خلال تقنية الاتصالات وشبكة الانترنت وباستخدام نمط التعليم عن بعد .

٧- العمل على تنويع مصادر تمويل التعليم العالى ونقترح هنا :

أ- الدعم الذاتى لمؤسسات التعليم العالى من خلال الآليات التالية :

- إصدار التشريعات القانونية التى تخول الجامعات فى القيام بعملية الاستثمار وفقاً لخصوصية البيئة المحيطة بها ، وبما يتيح فرصة البحث عن مصادر تمويل متنوعة لتغطية إلتزاماتها الداخلية والخارجية .
- تشجيع مركز خدمة المجتمع والوحدات ذات الطابع الخاص باستثمار أكبر قدر ممكن من خدماتها المجتمعية – الدعوة إلى استثمار بعض المخصصات المالية الجامعية فى الأنشطة الاقتصادية والتى تتفق مع التقاليد الجامعية مثل إنتاج المطبوعات ، تأجير المبانى والأراضى الجامعية ، تسويق الخدمات التعليمية .
- فرض بعض الرسوم الرمزية على المنتفعين من برامج الجامعات كتقديم دبلومات متخصصة أو دورات تدريبية لبعض أفراد الجهات الحكومية و الأهلية .
- زيادة مساحة المساهمة الجامعية فى برامج خدمة المجتمع من خلال تقديم الخدمات و الاستشارات للجهات الحكومية و الأهلية .
- إنشاء نوادى للخريجين للاستفادة من براءات الاختراع ومشاريع التخرج للطلاب .
- التوسع فى برامج التعليم التعاونى بين مؤسسات التعليم الجامعى والقطاع الإنتاجى الخاص شريطة أن تستفيد الجامعة ولو بجزء بسيط من المخصصات المالية التى يتقاضاها الطلاب من جراء ذلك.
- تحويل الجامعات إلى بيوت خبرة كلاً فى مجال تخصصات كلياتها .
- إصدار طوابع ودمغات جامعية تفرض على المستفيدين من الخدمة التعليمية .

ب- تعزيز الصلات وأواصر الشراكة بين مؤسسات التعليم العالى والقطاع الحكومى و الخاص ، وبحث السبل التى يمكن من خلالها للقطاع الخاص تمويل مراكز البحث العلمى وذلك من خلال:

- التمويل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص فى إنشاء كليات ومعاهد عليا متخصصة .
- المشاركة الفعلية للقطاع الخاص فى إبداء مرئياته حيال برامج التعليم الجامعى بما يتفق مع تطلعاته واحتياجاته ، ويمكن هذا السماح لأصحاب رؤوس الأموال و الشركات من المشاركة فى مجالس الكليات والجامعات ودعمها بما يجود به هؤلاء من تبرعات ومساهمات تصب فى مصلحة العمل التعليمى الجامعى .
- تخصيص نسبة ولتكن ٢,٥% من صافى أرباح مؤسسات القطاع الخاص لدعم ميزانية الجامعة .
- خصخصة بعض المرافق الجامعية مثل الإسكان ، والمطاعم ، ومواقف السيارات .
- دراسة جدوى خصخصة بعض القطاعات والمؤسسات الجامعية ذات الطابع المهنى والتقنى على ان يتم تمويلها من قبل صناديق تنموية عامة تساهم فيها الدولة و القطاع الخاص وشريطة أن تكون تحت الإشراف الحكومى المرن و المتعاون .
- طلب وقبول التبرعات والهبات المحلية و الدولية شريطة عدم خضوعها لأية ضغوط .

ج- الاستفادة من الوقف الإسلامى كمصدر هام لتمويل مؤسسات التعليم الجامعى وذلك من خلال :

- التعاون والتنسيق للوصول إلى آلية للشراكة بين الجامعات ووزارة الأوقاف .
- الاستفادة من التجارب المماثلة فى مجال الصناديق الوقفية كالتجربة السودانية فى مجال وقف طالب العلم ، وبناء سكن للطلاب قرب الحرم الجامعى ، وكذا التجربة الكويتية فى مجال تعدد وتخصيص الصناديق و الأسهم الوقفية .
- تخصيص جزء من أموال الزكاة لدعم مؤسسات التعليم الجامعى .

د- الإصلاح الإدارى و المالى الشامل للجامعات وذلك من خلال تعظيم الآليات التالية :

- رفع كفاءة وفعالية النظام المالى والإدارى للجامعات .
- ترشيد الإنفاق الجامعى وذلك من خلال تقليل حجم المطبوعات والمكاتبات ، واستخدام التقنيات الحديثة ، والاحتفالات ، والمجاملات ، وتوعية الطلاب بالمحافظة على مرافق الجامعات ومنشآتها ، واستغلال مرافق الجامعة ومنشآتها فى الامتحانات بدلاً من إقامة السرادق وتأجير الأماكن وغيرها .

ثانياً : التغيرات المطلوب إحداثها فى بنية ومحتوى الاقتصاد المصرى وأسواق العمل وإدارته :

١- العمل على وضع خطة عملية تشارك فيها العديد من الوزارات (الصناعة ،والتجارة ، القوى العاملة والإعلام) لتدعيم وتنشيط الصناعات والمشاريع العملاقة المولدة لفرص العمل خارج حدود القطاع الحكومى .

٢- وضع برامج عملية لتشغيل الشباب خاصة تلك التى تنهض على الإدارة الذاتية (أو بنظام المساهمة) ويدخل فى نطاق تلك البرامج تلك التى تستهدف توعية المهاجرين العائدين و الراغبين فى استثمار مدخراتهم فى إنشاء مشاريع تصب فى خدمة وصالح الوطن .

٣- ضرورة قيام المسئولين عن قطاع الشباب باتخاذ الخطوات التنفيذية لإنشاء صناديق تساهم فيها مختلف قطاعات المجتمع ، وقطاع رجال الأعمال لدعم المشروعات الاستثمارية للشباب فى المناطق العمرانية الجديدة من خلال القروض الميسرة ، والعمل على إزالة المعوقات البيروقراطية التى تحد من التوسع فى إنشاء هذه المشاريع ، وتشجيعها بما فى ذلك تنظيم المعارض و الأسواق لتصريف منتجاتها سواء داخل البلاد أو تصديرها .

٤- التوسع فى إنشاء المشاريع القومية والاستثمارية العملاقة التى تستوعب أعداد كبيرة من الخريجين ، ويمكن ربطها بخطط المحافظات وبما يتيح لكل محافظة تشغيل بعض من شبابها .

٥- تشجيع شباب الخريجين على الانخراط فى المشاريع الصغيرة ، ودعم مشروعات الأسر المنتجة بالمحافظة مع إعفائهم من الضرائب لعدد من السنوات مع دعمها بالأجهزة و الآلات المعينة على تحسين إنتاجهم وتسويقها .

٦- تشجيع جمعيات رجال الأعمال وتنشيط دورهم فى تحسين مناخ الاستثمار مع خفض الضرائب على المشروعات شريطة تشغيل أعداد معينة من الشباب وإعفاء الأجهزة والآلات الصناعية من جزء كبير من التعريفة الجمركية ، وفتح الأسواق العالمية لمنتجاتهم .

٧- قيام الوزارات وبمعاونة وزارة الهجرة على تنظيم تشغيل الشباب المصرى فى الخارج وتنظيم عمليات السفر النظامية ، وعقد الاتفاقيات التى تحفظ لهم حقوقهم وتجعلهم على وعى بواجباتهم ، وصيانة كرامتهم.

٨- إعطاء الأولوية فى خطط التعيين لشباب الخريجين من الذكور ، ولعل ذلك الاتجاه قد يرضى الكثير من الخريجات الإناث .

٩- تنظيم الندوات والحملات الإعلامية والتى تشارك فيها وزارات التعليم العالى والصناعة ، وغيرها من التنظيمات الشعبية بهدف تغيير النظرة الاجتماعية للشهادة الجامعية ، فضلاً عن توعية الشباب وأولياء أمورهم بالتخصصات المطلوبة لأسواق العمل وضرورة إعداد أنفسهم لمقابلة متطلباتها .

١٠- العمل على توثيق أواصر الروابط والثقة وتقوية العلاقة بين الجامعات كمؤسسات أكاديمية معنية بإعداد الشباب للعمل ، وبين كافة المؤسسات و التنظيمات المجتمعية الأخرى وحتى يتمكن كل طرف من الإحاطة بما يجرى ويحتاجه الطرف الأخر .

١١- وأخيراً ضرورة العمل على تغيير النمط الموحد للأجور فى القطاع الحكومى والعام ووفقاً لنوعية المؤهلات حيث أن ثبات ذلك النمط يدفع الطلاب إلى الاتجاه نحو التخصصات الإنسانية سهلة الاجتياز ، فمع ثبات الأجور فإن السبيل الوحيد أمام العديد من الأسر لتخفيض نفقات تعليم أبنائها هو اختيار تلك التخصصات طالما أنها تؤدى إلى النتيجة المطلوبة .

مراجع الدراسة :

أولاً : المراجع العربية :

١- إبراهيم محمد آل عبد الله (٢٠٠١) ، التعليم فى عصر العولمة ، *مجلة المعرفة* ، العدد ٥٣ ، الرياض .

٢- أحمد ثابت (١٩٩٩) ، العولمة والخيارات المستقبلية ، *مجلة المستقبل العربى* ، العدد (٢٤) ، فبراير .

٣- أحمد صقر عاشور وآخرون (٢٠٠٥) ، *مشروع استراتيجية جامعة الإسكندرية : الرؤية الاستراتيجية لجامعة الإسكندرية* ، مطبوعات الجامعة ، مايو ، الإسكندرية .

٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٥) ، صندوق النقد الدولى ، *الإحصاءات المالية والدولية* ، مطبوعات الجهاز ، القاهرة .

٥- الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة (٢٠٠٢) ، *تقرير عام ٢٠٠٢ عن وضع العمالة فى مصر* ، مطبوعات الجهاز ، القاهرة .

٦- اللجنة القومية للجودة والاعتماد (٢٠٠٦) ، *لقاء القيادات الجامعية : تطوير نظم تقييم الطلاب كمتطلب أساسى للحصول على الاعتماد* ، جامعة المنوفية ، ٣٠ أكتوبر ، شبين الكوم .

٧- السيد عبد العاطى (١٩٩٢) ، *علم الاجتماع الصناعى* ، دار المعرفة الجامعية ، ط٢ ، الإسكندرية .

٨- السيد محمد ناس (٢٠٠٠) ، التكيف الهيكلى و التعليم العالى ، دراسة للواقع المصرى فى ضوء الخبرة الأجنبية ، *مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق* ، العدد (٣٥) .

٩- إيمان عبد الفتاح (١٩٩١) ، التصنيع و التعليم الجامعى و الحراك الاجتماعى ، *رسالة ماجستير غير منشورة* ، كلية التربية ، عين شمس .

١٠- تهانى فتحى رضوان (٢٠٠٢) ، تقييم برامج التكيف الهيكلى من أجل التنمية الشاملة : دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر ، *رسالة ماجستير غير منشورة* ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.

١١- حسام محمد صديق (٢٠٠٢) ، المتغيرات الحديثة فى سوق العمل فى مصر ومواجهة مشكلة البطالة ، *رسالة دكتوراه غير منشورة* ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

١٢- أحمد سليمان البارغى (١٩٩٨) ، مخرجات التعليم العالى واتجاهات الاقتصاد الكلى ، *المجلة الاقتصادية* ، العدد (٩) ، الرياض .

١٣- حامد عمار (١٩٩٨) ، *مقالات فى التنمية البشرية* ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة .

١٤- خالد صالح السلطان (٢٠٠٢) ، السياسات التعليمية المستقبلية للتعليم العالى ، *ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودى* ، وزارة التخطيط ١٣-١٧ شعبان ، الرياض .

١٥- روجر بنجامين (٢٠٠٠) ، تطوير القوة العاملة فى دولة الإمارات العربية المتحدة حتى سنة ٢٠١٥ ، فى *التعليم العالى والعالم العربى ، وتحديات الألفية الثالثة* ، مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، ط١ ، أبو ظبى .

١٦- سامح جميل عبد الرحيم (١٩٩٦) ، البطالة والتعليم ، *مجلة البحث فى التربية وعلم النفس* ، كلية التربية ، المنيا ، ع (٣) ، المجلد (٩) .

١٧- سعيد إسماعيل على (١٩٩٥) ، *فلسفات تربوية معاصرة* ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب (١٩٨) الكويت.

١٨- سناء الخولى (١٩٩٩) ، *التغير الاجتماعى والتحديث* ، دار المعرفة الجامعية ، ط٣ ، الإسكندرية .

١٩- طلعت لطفى (٢٠٠٠) ، العوامل الاجتماعية المؤثرة على ظاهرة الحراك المهنى ، *مجلة كلية الآداب* ، جامعة الملك سعود (ع٢) ، م(١٣) ، الرياض .

٢٠- عبد الستار السحيباتى (٢٠٠١) ، واقع العلاقة بين الجامعة و المحيط فى الوطن العربى وأفاقها ، *المجلة العربية للتربية* ، المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم ، العدد الأول ، المجلد (٢١) يونيو ، الرياض .

٢١- عبد الفتاح الجبالى (٢٠٠١) ، نحو مؤتمر قومى لحل مشكلة البطالة فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، *جريدة الأهرام* السنة ١٢٥ ، العدد ٤١٨٧١ ، ص ٦ .

٢٢-عدنان بدران (٢٠٠٠) ، رأس المال البشرى و الإدارة بالجودة ، استراتيجيات لعصر العولمة فى *التعليم و العالم العربى وتحديات الألفية الثالثة* ، مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، أبو ظبى .

٢٣- على عبد ربه (١٩٩٦) ، إسهامات التعليم فى دخل الفرد و المجتمع ، *مجلة دراسات تربوية* ، العدد الأول .

٢٤- على السيد الشخيبى وآخرون (٢٠٠٠) ، *الأصول الاجتماعية للتربية* ، مطبعة الكتاب الحديث ، القاهرة .

٢٥- غريب سيد أحمد (١٩٩٦) ، *الطبقات الاجتماعية* ، دار الكتب الجامعية ، ط٥ ، القاهرة .

٢٦- فادية الجولانى (١٩٩٥) ، *علم الاجتماع التربوى* ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .

٢٧- فؤاد أحمد حلمى (١٩٩٦) ، *صيغ مقترحة لدور التعليم الخاص فى التعليم قبل الجامعى* ، المركز القومى للبحوث و التنمية ، مطبوعات المركز ، يونيو ، القاهرة .

٢٨- ماجدة أحمد شلبى (٢٠٠١) ، حول مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل فى الاقتصاد المصرى ، الأسباب و الاستراتيجيات المقترحة ، *ندوة مشكلة البطالة فى ج.م.ع. جامعة الأزهر* ، ١٤-١٩ يونيو ، القاهرة .

٢٩- محمد الأطروش (١٩٩٨) ، العرب والعولمة .. ما العمل ؟ ، *مجلة المستقبل العربى* ، العدد(٢٩) ، مارس .

٣٠- محمد الأصمعى سليم (٢٠٠٠) ، إسهامات التعليم فى تحديد كفايات العمل فى منطقة صناعية حديثة فى المجتمع المصرى ، *مجلة التربية والتنمية* ، السنة (٨) ، العدد (١٩) ، مارس .

٣١- محمد جواد رضا (٢٠٠٢) ، التعليم العربى : الواقع والمستقبل ، *وقائع ندوة مؤسسة الفكر العربى* ، الجلسة الرابعة ٢٧-٣٠ أكتوبر ، القاهرة .

٣٢- محمد جرادات (١٩٩٨) ، التعليم الجامعى فى الأردن وعلاقته بالحراك الاجتماعى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية الحكومية ، *رسالة ماجستير* ، الجامعة الأردنية (مودعة بجامعة الملك سعود – الرياض) .

٣٣- محسن حسين (١٩٩٨) ، آراء بعض الطلاب حول تدرج الصيت الاجتماعى لبعض الوظائف فى المملكة العربية السعودية ، *مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود* ، العدد(١) ، المجلد (٢٢) ، الرياض .

٣٤- محمود سالم (٢٠٠١) ، البطالة بكل لغات العالم ، *جريدة الأهرام* ، العدد ٢٩٦١ لسنة ٥٧ ، أغسطس ، ص ١٩ .

٣٥- منير مطيني العتيبي ، حسين العولقي (٢٠٠١) ، *تنويع مصادر التعليم العالي* ، مجلس التعاون الخليجي ، مطبوعات الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي .

٣٦- منذر الشرع (٢٠٠٠) ، *الاستثمار في رأس المال البشري ، مدخل التكاليف والأرباح في التعليم و العالم العربي وتحديات الألفية الثالثة* ، مركز الإمارات العربية المتحدة للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، أبو ظبي .

٣٧- نادر فرجاني (١٩٩٨) ، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية ، *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية* ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الأول ، ديسمبر الكويت .

٣٨- هارفي فيجنام وجفري هيغ ، بول ستفنز (٢٠٠٠) ، *برامج الخصخصة في العالم ، دراسات عالمية* ، مركز الإمارات العربية المتحدة للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد السابع ، أبو ظبي.

٣٩- هيام نجيب الشريدة (٢٠٠١) ، مخرجات التعليم وفرص العمل المتاحة في منطقة برنامج وتطوير البادية الأردنية ، *مجلة اتحاد الجامعات العربية* ، العدد (٣٨) ، يناير .

٤٠- يوسف سيد محمود (٢٠٠٢) ، أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، *المؤتمر العلمي الرابع ، التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين* ، كلية التربية جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ٢١ -٢٢ أكتوبر .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

41- Barro, J. & Martin XS. (1998) "*Economic Growth*". New york, McGraw Hill, Inc.

42- Bailey, and Others, (1995), "*Education for All Aspects of the Industry National Center for Research in Vocational Education* " . Berkeley .C.A.

43- Benhabib. J & Spregel M. (2002) "The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence from Aggregate Cross-Country Data". *Journal of Monetary Economics.* Vol (24).

44- Bishop, J. (2002), Incentives to Study and the Organization of Secondary Instruction. In Beaker. W. and Baumal. W. (eds.) *Educational Practices: The Contribution of Economics Cambridge* . M.A. The M.I.I Press.

45- Bock, C. J. (1997), " Edcation and Development : A Conflict of meaning". In Philip G. and Others. ***Comparative Education***, N.Y. Macmillan Publishing. Co. Inc.

46- Brown, J. (1995), "Social Mobility as A Function of College Attendance and Other Archivement Related Rules." ***Dissertations Abstracts International*** , Vol(41). N(4).

47- Cohn , E. (1998) ,. ***"The Economics of Education"***, Cambridge Massachusetts Ballinger Publishing Company, 3rd Ed.

48- Cornesky, R. and Others (2002), ***"Higher Education Work and Job"*** , New York , Macmillan Publishing , Co. Inc.

49- Corson, W. and others (1997) ***"The Positive force of Youth Fair Chance: Giving Young People in Poverty, A Chance at Education and Earning."*** Washington D.C: Employment and Training Administration D.O.L.

50- Echland, B (1995). "Academic Ability, Higher Education and Occupational Mobility". ***American Sociological Review***, Vol (3) , No (5) .

51-Heba Nassar (2001). "Overview ***of the Labor Market in Egypt"***. Center of Economic and Financial Research and Studies.

52-Hyllegard , L and Lavin , D. (2002) . "Higher Education and Desirable Work: Open Admissions . Ethnic and Gender Differences in Job Quality" , Paper Presented at the ***Annual Meeting of the American Educational Research Association*** , San Francisco , CA.Vol (24) .

53- Kazis, R. and Richard, K (1997). "Both ***Sides Now: New Directions in Promoting Work and Learning for Disadvantaged Youth***." Boston.

54- Kenneth, R. (2000), "A Study of The Impact of the (GED) Diploma in Relation to Recipents'Self-Esteem: Upward Job Mobility Education and Training Activities' Influence in The Family Unit and Earning Potentials" ***Dissertation Abstracts International,*** Vol (48), No (4).

55- Kingsley, A Lucky Jim N.Y. Viking press . In Becker, W. (1997), "Teaching Economics to Undergraduates." *Journal of Economic literature*. Vol (35). No (3).

56- Kirby. E (1998), " Strategy to Support Effective Distance Education Programs in High Schools" . Proceedings of The Society for *Information Technology & Teacher Education International Conference* . Washington . D.C.

57- Mayer , K. (1991) . *" Class and Sociology"* . N.Y. Macmillan Publishing Co.Inc.

58-McKay . B. (198), "Education in The Future" *Curriculum and Teaching Journal.* Vol (13). No (1).

59- Mills, P. and Cesnish. J. (1993), *"Paraprofessional Education In SADETAFE "* National Center for Vocational Education Research Leabrook . Australia .

60- Morian, E. (1991). "A casual Moddel of Social Mobility in a National Sample of Young Adult Males". *Dissertation Abstracts International,* Vol (42). No(6).

61- Murphy, K. and Welch, F (2002), "Wages of College Graduates" in Becker W. and Lewis D. (Eds) *The Economics of American Higher Education*, Boston, M.a. Klower Academic Press.

62- Natalie , H. (1996) , " The Influence of Individual Factors in Economic Sector and Sex Srereotyping on Woman's Occupational Mobility and Status Attainment , *Dissertation Abstract International* Vol.(48)No(4).

63- *New Encyclopedia Britanica* , (1985) "Social Mobility (10).

64- Lundburg, G. (1978). *"Sociology"* . Harper & Brother. N.Y.

65- O'Neill , D. (1998) , "Education and Income Growth : Implications for Cross . Country Inequality" *Journal of Political Economy*, Vol (13), No (16).

66- Pearce , K(1992) , *"Learner Outcomes : Past , Present and Future Berkeley* , C.A : National Center for Research in Vocational Education .

67- Popeno, D, (1980) "Sociology". Harper & Brother. N.Y.

68- Sales, A. (1997), "The Private, the Public and Civil Society: Social Realms and Power Structure", *International Political Science Review*, Vol (12), No (5).

69- Sewell, W. and Haller, A. (1989), "Education and early Occupational Status . *American Sociological Review*. Vol (35).

70- Sorken, P (1979), "Social and Cultural Mobility." *The Free Press*, London.

71- Stem, D. (1991), "*Combining School and Work: Option in High Schools and Two-Year Colleges*". Washington, D.C: Office of Vocational and Adult Education.

72- Thurow, L (1997). "*The Future of Capitalism: How today's Economic Forces Shape Tommorrow's World.*" W.Morrow and Company, Inc. N.y.

73- Trzcinski , E. & Randolph , S (2001) "*Human Capital Investment and Relative Earning Mobility : Role of Education , Training , Migration , And Job Search Economic Development , And Cultural Change*" , Vol (4) , No(1).

74- Wishik, L. (1994), "*Careers Now: Making The Future Work: Activities Manual Based on The National Career Development Guidelines" Third Edition.* Washington, D.C. part Angetes School.

75- World Bank. , (2000), *Priorities And Strategies for Education: A World Bank Review"*, Washington, D.C.

هذا وبالله التوفيق

ملحق رقم (١)

جامعة الإسكندرية
كلية التربية
قسم أصول التربية

استبيان لتحديد مستوى الحراك الاجتماعى والاقتصادى للطلاب الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى ببعض الجامعات الحكومية .

أخى / أختى ..... طلاب الدراسات العليا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

لقد كان التعليم الجامعى ومايزال مطلباً أساسياً لكل أفراد المجتمع لكونه يلعب دوراً أساسياً فى مساعدة الأفراد فى الحصول على وظيفة اجتماعية مقبولة إلى حد ما ومن ثم يسهم فى تحريك الفرد من طبقته الاجتماعية و الاقتصادية التى نشأ فيها إلى طبقة اجتماعية واقتصادية أعلى ، وبالتالى فهو طاقة قوية فى تجسيد فرص الحياة المتتالية لأى فرد .

والاستبيان الذى بين أيديكم يمثل أداة دراسة ميدانية يقوم بها الباحث للتعرف على مستوى التحرك الاجتماعى والاقتصادى الذى تحقق للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى من جهة طلاب الدراسات العليا فى بعض الجامعات والكليات المختلفة . ومن بين الأهداف السامية للدراسة تقديم تصور لكيفية جعل التعليم الجامعى يسهم مساهمة فعالة فى تفعيل عملية التحرك الاجتماعى والاقتصادى لأفراد المجتمع المصرى .

لذا نرجو منكم التكرم بقراءة كل عبارة قراءة متعمقة ووضع علامة (√) أمام كل عبارة ، وفى الخانة التى تعبر عن وجهة نظرك ، علماً بأنه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة فهى وجهات نظر متباينة لرأى كل منا ، ونأمل الإجابة عن كل العبارات بحرية وصراحة ، مع ملاحظة أن الدراسة لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمى .

ونشكركم على تعاونكم

الباحث د. عادل السيد الجندى

البيانات الأساسية :

الاسم (اختيارى) : .....

الجامعة : .....

الكلية : الآداب ( ) كلية العلوم ( ) كلية الهندسة ( )

التخصص : .....

سنة التخرج : .....

الخبرة العملية : (لا أعمل) بلا خبرة ( )

خبرة من ١-٥ سنوات ( )

٦ سنوات خبرة فأكثر ( )

أولاً : الحراك الاجتماعى : يقصد به انتقال الفرد من المستوى الاجتماعى الذى نشأ فيه إلى مستوى اجتماعي آخر صعوداً أو هبوطاً .

م	العبارة	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	بشدة
١	نظراً لأننى من حملة الشهادة الجامعية أحرص دائماً على أن يكون مظهرى الاجتماعى لائقاً .					
٢	بعد حصولي على الدرجة الجامعية الأولى ازدادت ثقتى بنفسى وبقدراتى .					
٣	من خلال حصولى على الشهادة الجامعية الأولى ازدادت قدرتى على فهم مشكلات ومتطلبات الحياة ومواجهتها .					
٤	أصبحت أشعر بالتفوق والتميز على أقرانى ممن لم يحظوا بالدراسة الجامعية .					
٥	نظراً لأننى من حملة الشهادة الجامعية فقد تبوأت مركزاً اجتماعياً مقبولاً .					
٦	نظراً لأننى من حملة الشهادة الجامعية الأولى ازدادت رغبة الآخرين فى التعامل معى والتعرف على.					
٧	طرأت على علاقاتى الاجتماعية تحولات بعد حصولى على الدرجة الجامعية الأولى إلى الأفضل.					
٨	تحسنت مكانتى الاجتماعية بعد حصولى على الدرجة الجامعية الأولى عما كانت عليه سابقاً .					
٩	نظراً لأننى من حملة الشهادة الجامعية فقد تهيأت لى فرصة الحصول على وظيفة مقبولة اجتماعياً .					
١٠	أصبحت أصنف فى طبقة اجتماعية أفضل من الطبقة الاجتماعية التى نشأت فيها بعد حصولى على الدرجة الجامعية الأولى .					
١١	نظراً لأننى من حملة الشهادة الجامعية الأولى فقد ازدادت مشاركتى فى الأنشطة الاجتماعية .					
١٢	أشعر بالارتياح و الرغبة فى الإفصاح عن مؤهلى الجامعى لمن لا يعرفنى من قبل .					
١٣	أصبح أقربائى وأصدقائى يلجأون إلى لطلب العون و المساعدة لأن الشهادة الجامعية جعلتنى صاحب رأى وفكر اجتماعى مستنير .					
١٤	بعد حصولى على الدرجة الجامعية الأولى فقد غيرت الكثير من العادات و التقاليد التى اعتدت ممارستها فى السابق .					
١٥	أكونى من حملة الشهادة الجامعية الأولى تشاركنى عائلتى فى مناقشة الأمور والقضايا العائلية التى تحتاج إلى حسم واتخاذ القرار المناسب .					

ثانياً : الحراك الاقتصادى : يقصد به انتقال الفرد من المستوى الاقتصادى الذى نشأ فيه إلى مستوى اقتصادى آخر صعوداً وهبوطاً و كرد فعل منطقى للتغير فى مقدار الدخل والوظيفة .

م	العبارة	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
١٦	من خلال حصولى على الدرجة الجامعية الأولى أصبحت فى طبقة اقتصادية أفضل من الطبقة الاقتصادية التى كنت قد نشأت فيها .					
١٧	لكونى أحمل الدرجة الجامعية الاولى أصبحت فى وضع اقتصادى يمكننى من القيام بكثير من الأعمال التى لم يكن فى استطاعتى القيام بها سابقا .					
١٨	نظراً لأنى أحمل الدرجة الجامعية الأولى أصبحت أصنف ممن يعرفنى بأننى من طبقة اقتصادية أفضل من الطبقة الاقتصادية التى نشأت فيها .					
١٩	حصولى على الدرجة الجامعية الأولى هيأت لى فرص عمل أكثر من زملائى الذين لم يتمكنوا من الحصول على مثل مؤهلى العلمى الجامعى .					
٢٠	مكننى الحصول على الدرجة الجامعية الأولى من أن أعيش فى مستوى حياة أفضل ممن لم يحصلوا على مثل مؤهلى الجامعى .					
٢١	أصبح دخلى بعد حصولى على الدرجة الجامعية الأولى أفضل من ذى قبل .					
٢٢	أصبحت بعد حصولى على الدرجة الجامعية الأولى أكثر قدرة على تنمية مواردى الاقتصادية .					
٢٣	أصبح بإمكانى الآن بعد حصولى على الدرجة الجامعية الأولى أن أعيش دون خوف من الفقر و الحاجة .					
٢٤	أصبحت الآن قادراً على تلبية متطلبات الحياة بسهولة ويسر وبعد حصولى على الدرجة الجامعية .					
٢٥	الآن أصبحت أعيش فى رفاهية تقيس بمقاييس المجتمع الذى أتعامل معه بعد حصولى على الدرجة الجامعية الأولى .					

- من وجهة نظرك كيف نجعل التعليم الجامعى الحالى وسيلة أساسية لحراك الاجتماعى والاقتصادى:

١- .....

٢- .....

٣- .....

مع خالص الشكر والتقدير